USAID
FROM THE AMERICAN PEOPLE

الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية

التربية

توفير الفرص من خلال التعلم

استراتيجية الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية في مجال التربية

فبراير 2011

استراتيجية الوكالة الأمريكية

للتنمية الدولية في مجال التربية

2011- 2015

فبراير 2011

واشنطن العاصمة

رسالة من المدير

يسرني أن أطلعكم على استراتيجية الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية في مجال التربية، وهي ثمرة التعاون المكثف بين كبار المسؤولين وخبراء التقانة والسياسة بالوكالة، ونتيجة للتشاور مع الشركاء الخارجيين والخبراء.

وتبشر هذه الاستراتيجية ببداية حقبة جديدة من التوجيهات الاستراتيجية المستندة إلى حجج وأدلة دامغة، من شأنها أن تؤدي إلى خلق استثمارات في التعليم أكثر تركيزا وقائمة على مقاربة تشاركية، تهدف إلى تحسين نتائج التعلم والاستدامة المؤسسية في البلدان الشريكة لنا، مما يعتبر مثالا واضحا على التزام الوكالة الأميركية باستخدام موارد التنمية بشكل انتقائي وبفعالية وبقدر أكبر من المساءلة والتأثير.

وثمة عدد قليل من الاستثمارات جديرة بالاهتمام التي تساعدنا في التحقق من أن الأطفال يتمتعون بصحة جيدة وآمنة و مهيئين لتحقيق الازدهار في عالم تسوده العولمة، سواء كان أولئك الأطفال يقيمون في أمريكا أو أفغانستان أو تنزانيا أو غواتيمالا. لقد عملنا طيلة عقود من الزمن مع العديد من الشركاء الملتزمين على تعزيز جودة التعليم والفرص، ورغم أننا حققنا مكاسب مثيرة للإعجاب من حيث تعزيز فرص التعليم الابتدائي الجيد لجميع أطفالنا، إلا أنه لا يزال علينا بذل مجهودات أكبر.

وإذا كنا قد قمنا بتأمين الوصول إلى التعليم، فإنه يجب علينا تحويل اهتمامنا نحو جودة وملاءمة التعلم، وكي يتأتى لنا تحقيق أهدافنا، علينا أن نعمم استعمال التكنولوجيات الجديدة وتعزيز الفضول الطبيعي و روح المبادرة لدى شبابنا. و يجب أن نقوم بذلك على نحو مستدام وبالتعاون الوثيق مع الحكومات الوطنية والبلديات وفعاليات المجتمع المدني والقطاع الخاص، والأهم من ذلك، مع الآباء والأمهات و الأطفال أنفسهم.

معا، سنكون قادرين على القضاء على الأمية، وتوفير أماكن آمنة وفرص واعدة لتعلم الأطفال الأكثر هشاشة وكذا خلق محركات للنمو الاقتصادي من خلال مؤسسات التعليم العالي.

ويحدوني الأمل في أن هذه الاستراتيجية سوف تجسد وتترجم المعاني التي ينطوي عليها التصريح التاريخي للرئيس أوباما بالقاهرة في عام 2009 والذي مفاده أن " التعليم والابتكار وجهان لعملة واحدة في القرن 21".

راجيف شاه

مدير الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية

شكر وتقدير

لقد تمت بلورة هذه الاستراتيجية في مجال التربية والتعليم على مدى خمسة أشهر من قبل فريق العمل المكلف بوضع استراتيجية في مجال التربية والتعليم، التابع للوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (PTT)، يشترك في رئاسته كل من ليتيسيا بتلر من مكتب السياسات والتخطيط والتعلم وديفيد بارث من مكتب التربية والتعليم. وبالإضافة إلى هذين الرئيسين المشتركين، يتألف فريق PTT من خمسة أفراد تم اختيارهم من العاملين بالوكالة بناء على معرفتهم بالقطاع وبالقيادة في قضايا التعليم المشهود لهم بها، وهم سوزان لي (مكتب التربية والتعليم)، وميتش كيربي (مكتبي آسيا والشرق الأوسط)، ولوبوف فاجفير (مكتب أوروبا وأوراسيا)، ولي آنا مار (الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية بمقدونيا)، وبابي سو (الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية بالسنغال)، وإليزابيث روين (مكتب السياسات والتخطيط والتعلم). وقد اشتغل هؤلاء الموظفون بالوكالة الأمريكية للتنمية الدولية بشكل مكثف و جماعي، مع تحمل عبء العمل كاملا المتصل بعملهم اليومي بالموازاة مع أدائهم مهمة بلورة هذه الاستراتيجية بالغة الأهمية، المسندة إليهم.

وتمكن فريق العمل PTT ضمن الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية من إجراء مشاورات مع مجلس قطاع التعليم، وممثلي المكتب الإقليمي والوظيفي، والمسؤولين عن قطاع التعليم في البعثات الميدانية عبر جميع أنحاء العالم، والإدارة العليا في كل من مقر الوكالة وفروعها. أما خارج الوكالة الأمريكية للتنمية، فقد عقد ذات الفريق مشاورات واجتماعات إعلامية مع الشركاء الرئيسيين للوكالة، وموظفي الكونغرس المعنيين، والشركاء الخارجيين الذين تم اختيارهم من مؤسسات الفكر والرأي والأوساط الأكاديمية وسائر وكالات التنمية، فضلا عن الشركاء الآخرين.

وأخيرا، استفاد فريق العمل PTT أيضا من التعاون الافتراضي مع مجموعة من كبار الخبراء في البحوث التربوية، الذين استجابوا لدعوتنا من أجل الحصول على الأدلة انطلاقا من أحدث الأبحاث العلمية في مجالات اهتمامنا الاستراتيجي.

وبهذه المناسبة، تعرب الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية عن امتنانها لجميع من ساهم بوقته وعلمه وتقييماته المهنية لمساعدتنا في شحذ اهتمامنا الاستراتيجي. ونحن نتحرك لتنفيذ هذه الاستراتيجية، نعقد العزم على أن نظل على استعداد تام لتلقي ردود أفعالكم إزاء كيفية ملاءمة استراتيجيتنا حتى يتأتى لوكالـــتنا تحقيق تأثير أكبر والاستدامة في شراكتها مع البلدان المضيفة والجهات المانحة الأخرى، ومع مجموعة واسعة من أصحاب المصلحة في مجالي التنمية والتعليم.

ملخص

في أواخر سنة 2010، قام مدير الوكالة راجيف شاه بتكليف وكالة جديدة ببلورة استراتيجية في مجال التعليم لضمان إنجاز استثمارات الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية في قطاع التعليم على المستوى العالمي بناء على توجيهات الرئيس المضمنة في السياسة التي تم وضعها مؤخرا، وذلك بالارتكاز في تحليلاتها على مبدأ فعالية التعليم، مع وضع نصب أعينها تحقيق أقصى قدر من التأثير واستدامة نتائج التنمية. وعليه، فقد تمت صياغة هذه الاستراتيجية في مجال التعليم للفترة 2011-2015 لتعكس هذه المبادئ الجوهرية.

وتقوم استراتيجية التعليم هاته على فرضية التنمية، التي مفادها أن التعليم عامل أساسي في التنمية البشرية ويلعب دورا حاسما في تحقيق التنمية الاقتصادية الشاملة وضمان الحكم الديمقراطي. وقد أثبتت البحوث أن التعليم يرفع دخل الفرد، و أنه إذا ما توفر المناخ الملائم، يمكن أن يسهم بشكل كبير في تحقيق النمو الاقتصادي. كما يساعد التعليم على ضمان أن يكون النمو شاملا ويصل إلى أشد الناس فقرا. ومن خلال تأثيره على النمو الاقتصادي، من شأن التعليم أن يسهم في الانتقال نحو الديمقراطية و في ضمان حكم ديمقراطي قوي ومتين. فضلا عن ذلك، يساعد التعليم على تحسين النتائج في قطاع الصحة. ولئن كان الوصول إلى التعليم شرطا أوليا حاسما كي يكون التعليم مؤثرا، إلا أن أكثر ما يهم بعد ذلك هو جودة التعليم. واعتبارا للعلاقة الهامة مع المحركات الأخرى للتنمية، ينبغي أن ينظر إلى الاستثمارات في مجال التعليم على أنها عوامل ديناميكية وحاسمة في تحقيق التغيير.

وباعتمادها مبادئ الرئيس الواردة في السياسة الأمريكية في مجال التنمية عالميا خلال سنة 2010، تعتزم الوكالة الأمريكية للتنمية استثمار موارد التعليم استراتيجيا لتحقيق نتائج تعليمية قابلة للقياس ومستدامة، من خلال تعزيز الانتقائية والتركيز والتخطيط الوطني وتقسيم العمل والابتكار. وعلاوة على ذلك، سنعتمد كأساس في استثماراتنا الاولويات الضرورية من قبيل ممارسات التقييم المثلى وإدماج مقاربة النوع والاستدامة. كما سنبحث عن فرص لتحقيق تأثير أكبر وعلى نطاق واسع، بناء على التزام البلد بالإصلاح وعلى الإمكانات المتاحة لتحقيق نتائج سريعة وعلى الحاجة النسبية للتعليم. وسنقوم أيضا بالتخلص التدريجي من البرامج ذات الحجم الصغير جدا أو بدون بعد استراتيجي، ما لم تبرهن عن إمكانية تأثيرها ولو بشكل هامشي جدا على سير سياسة الإصلاح أو تقوية النظام أو برنامج التكامل أو قيادة الابتكار. ونتيجة لذلك، يتوقع أن تتطور بصمة الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية في مجال التعليم، مستقبلا من حيث

الشكل والحجم، مما يستدعي تنسيقا أوثق مع الحكومات الشريكة وفعاليات المجتمع المدني وغيرها من الجهات المانحة والفاعلين في القطاع الخاص.

وبالاعتماد على توافر الموارد المتوقعة وعلى مبادئ السياسة أعلاه، ستسعى الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية إلى تحقيق ثلاثة أهداف في مجال التعليم على المستوى العالمي:

- **الهدف الأول:** تحسين مهارات القراءة لدى 100 مليون طفل في مرحلة التعليم الابتدائي بحلول سنة 2015؛
- **الهدف الثاني:** تحسين قدرة برامج تنمية التعليم العالي والقوى العاملة لتوليد المهارات لدى القوى العاملة ذات الصلة بالأهداف الإنمائية للبلد؛
- **الهدف الثالث:** تعزيز المساواة في الاستفادة من التعليم في حالات الأزمات وبيئات الصراع لفائدة 15 مليون متعلم بحلول سنة 2015.

وتشرح هذه الاستراتيجية في مجال التعليم الأساس المنطقي لاختيار هذه الأهداف، مقدمة نتائج توضيحية وأنشطة ومقاييس للنجاح، مع الربط بين ذلك كله في إطار نتائج توضيحية. كما تناقش عدة قضايا تبعث على الانشغال، من قبيل البرامج التي تستهدف الشباب، والمساواة بين الجنسين والسكان المهمشين والمتعلمين من ذوي الاحتياجات الخاصة، ودمج التعليم ضمن الأولويات الإنمائية الأخرى. وأخيرا، تتعهد هذه الاستراتيجية بوضع " خارطة طريق للتنفيذ " من شأنها أن توفر إرشادات أكثر تفصيلا للبعثات الميدانية عن كيفية مأسسة الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية لسياساتها الجديدة، وبإعداد جدول أعمال للبحوث في القرن 21، وبالسعي بشكل صريح إلى عقد شراكات أمتن، ووضع معايير وحوافز جديدة لأجل التخطيط التربوي الاستراتيجي وتبادل المعرفة.

التعليم و تحديات التنمية

التعليم عامل أساسي في التنمية البشرية وحاسم في تحقيق النمو الاقتصادي الشامل. فقليل هي المجتمعات التي حققت معدلات عالية ومستدامة من النمو أو بلغت مستويات متدنية من الفقر بشكل ملحوظ دون أن تستثمر أولا في توسيع فرص الوصول إلى التعليم الجيد. علاوة على ذلك، لقد ثبت أن التعليم أساسي لتطوير مواطنة مستنيرة ونشطة، وممارسة ديمقراطية سليمة، وتمكين الأفراد من اتخاذ خيارات ذكية وذات تأثير على الصحة والرفاهية المنزلية. فالتعليم لا يزال المفتاح الذي يسمح بتحرير طاقات الفرد الفكرية والإبداعية.

لقد ظلت الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية لفترة طويلة رائدة في الفكر الخلاق ومشجعة للممارسات المبتكرة في مجال التعليم على الصعيد العالمي، إذ يعود لها الفضل في ابتكار معارف جديدة في ميدان تحليل البرامج المنهجية والتخطيط لها، وأساليب المشاركة المجتمعية، ورعاية البحوث المتطورة في ميدان التعلم عن بعد، وتعليم الفتيات، ونتائج التعلم، كما طورت مقاربات شمولية في مجال التحصيل العلمي. فبعد سنوات من البحث والتجربة، أمكننا استخلاص دروس هامة حول التعليم :

- **التعليم يرفع دخل الفرد.** يلاحظ في جميع البلدان تقريبا، أن العمال الذين تابعوا دراستهم لسنوات أطول يكسبون دخلا أكبر. ومع مرور الوقت، تسمح الزيادة في الدخل للفرد بأن يتمتع بمستوى من المعيشة أعلى بكثير وبأن يحظى بفرص أكبر، إذ أن كل سنة إضافية من التعليم من شأنها أن تساعد في زيادة الدخل لكل عامل بنسبة 8.3 في المئة، في المتوسط.

- **في بيئة مواتية، يمكن للتعليم أن يسهم إسهاما كبيرا في النمو الاقتصادي.** يعتبر اكتساب المهارات أمرا أساسيا لبناء رأس المال البشري والرفع من إنتاجية العمل وتشجيع استعمال التكنولوجيات والابتكارات الحديثة وتسريع التطبيقات الجديدة للتكنولوجيات القائمة. ففي اقتصاد مفتوح أمام التجارة ومع أسواق تعمل بشكل جيد، لا يمكن للعمال أن يرفعوا من دخولهم الخاصة فحسب وإنما أيضا تعزيز النمو الاقتصادي في البلاد بشكل كبير ومستدام.

- **الوصول إلى التعليم يعد شرطا مسبقا حاسما، ولكن أكثر ما يهم بعد ذلك هو جودة التعليم.** تسجيل طلاب كثر في المدارس لا يكفي، إذ أن الدراسات أظهرت أنه إذا كان الطلاب يكتسبون مهارات قليلة فقط بسبب ضعف جودة التعليم، فإن الزيادة الكبيرة في معدلات الالتحاق بالمدارس لن يترجم إلى مكاسب على مستوى النمو الاقتصادي.

فالتعليم عالي الجودة يسمح للطلاب باكتساب المهارات المعرفية التي يحتاجون إليها لتحقيق الازدهار في سوق العمل.

- **المهارات الأساسية والمهارات رفيعة المستوى متكاملان.** تتوقف بشكل كبير فوائد النمو المستمدة من العمال من ذوي المهارات *رفيعة* المستوى على فئة القوى العاملة التي لديها على الأقل مهارات أساسية. وبعبارة أخرى، إن التركيز على عدد قليل من " بؤر الامتياز " وبناء المهارات لدى نخبة مدربة تدريبا عاليا، بينما التعليم الأساسي لدى معظم السكان لا يزال ضعيفا، من غير المرجح أن يساعد الاقتصاد على النمو.

- **جني الفوائد الاقتصادية الجمة من التحسينات التي أدخلت على قطاع التعليم يتطلب وقتا أطول ومشاركة مستمرة.** كي ينعكس أثر التعليم على النمو، يجب إحداث تغيير تدريجي في المهارات المتنوعة لدى القوى العاملة، الأمر الذي قد يستغرق عدة عقود. ومع مرور الوقت، تكون لهذه التغييرات آثار وخيمة على مسار التنمية القطرية، لكن الأمر يتطلب منا الصبر لندرك تماما ذلك.

- **تحسين جودة التعليم يتطلب تحفيز أنواع معينة من السلوكيات لدى واضعي السياسات والإداريين والمدرسين والطلاب وأولياء الأمور.** لهذا السبب، تعتمد الجهود المبذولة لتحسين جودة التعليم على سياقات محددة، كما أنها تحتاج إلى فهم جيد للقوى الثقافية والاجتماعية والسياسية المعقدة التي تدخل على الخط وتأخذ أيضا وقتا طويلا كي تؤتي ثمارها.

- **التعليم يساعد على ضمان أن يكون النمو شاملا وأن يصل إلى أشد الناس فقرا.** في البلدان التي تمتد فيها فرص الوصول إلى التعليم على نطاق واسع، يكون الفقراء في وضع أفضل لتحقيق مكاسب من حيث الأرباح. وحتى في البلدان المتقدمة، يفضي توزيع المهارات بشكل متساو إلى توزيع الأرباح بشكل متساو أيضا.

- من خلال تأثيره على النمو الاقتصادي، يساعد التعليم في تحقيق الانتقال الديمقراطي وفي الحفاظ على تماسك ومتانة الحكم الديمقراطي، إذ يعتبر النمو الاقتصادي والتنمية من أهم العوامل التي تسهم في تأمين انتقال النظام وفي الحفاظ على الديمقراطية. ولقد أجمع الباحثون على أن تحسن متوسط نصيب الفرد من الدخل يزيد من احتمالات بقاء الديمقراطية واستدامتها. وعلاوة على ذلك، غالبا ما تكون الاستفادة من التعليم الجيد عاملا رئيسيا في تحويل الأفراد من " رعايا " إلى مواطنين– مما يسمح لهم بالمشاركة الفعالة في الحياة السياسية لبلدانهم.

- **التعليم يساعد على تحسين النتائج الصحية.** يؤدي توفير فرص التعليم بشكل أكبر، لاسيما لدى الفتيات، إلى تحسين الصحة العامة وإلى انخفاض في الخصوبة وفي وفيات الرضع. كما يرتبط بزيادة الوزن لدى الرضع حديثي الولادة وبتحسين التغذية

وبالالتحاق بالمدرسة في سن مناسبة وبنتائج دراسية أفضل وبانخفاض خطر الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز.

- **توفير التعليم الجيد للمجتمع أمر حيوي للقطاع الخاص.** يجني القطاع الخاص مصلحة عظمى على المدى القصير والمتوسط والطويل من توفير التعليم الجيد. فالشركات تستثمر موارد بشرية ومالية كبيرة في تقييم احتياجات التعليم والمشاكل المتصلة به، بغية المساعدة في تطوير السياسات والبرامج الرامية إلى تحسين التعليم ودعم تنفيذ برامجه، وبذلك فإن الشركات شريك أساسي في الجهود الرامية إلى تحديد الاحتياجات التعليمية للمجتمع وتلبيتها.

السياق

الجهود الدولية المبذولة خلال العشرين عاما المنصرمة

إن وضع التعليم عبر العالم سيئ حقا، إذ أن ما يربو عن 70 مليون طفل في سن التمدرس غير مسجلين في المدرسة، و من بين أولئك الذين التحقوا بها، مئات الملايين منهم لم يتم تلقينهم المهارات الأساسية التي يحتاجون إليها كي يصبحوا فاعلين اقتصاديين قادرين على المنافسة في عالم يتسم بالعولمة. كما لا تزال معدلات الهدر المدرسي مرتفعة وعدد قليل جدا فقط من الطلاب، وخاصة الفتيات، من يلتحقون بالتعليم العالي. ولئن تحققت مكاسب هامة على مستوى التعليم الابتدائي في جميع أنحاء العالم النامي، كما تم تضييق الفجوة بين الجنسين في ما يخص الالتحاق بالتعليم الابتدائي إن لم يتم ردمها في كثير من البلدان، إلا أن التركيز القوي على تحسين الوصول للتعليم لم يغير حقيقة أن جودة التعليم لا تزال ضعيفة في معظم البلدان النامية.
وما لم نحرز تقدما كبيرا من حيث الجودة، فإن القوة الهائلة التي يمتلكها التعليم في تغيير حياة الناس والمجتمعات للأفضل تظل غير مستغلة.

وعلى مدى السنوات العشرين الماضية، ركز المجتمع الدولي كثيرا على مساهمة التعليم في تنمية البلاد، إذ اكتسب التعليم الاعتراف الدولي بدوره في التنمية أولا في سنة 1990 من خلال برنامج التعليم للجميع (EFA) لدعم التعليم عبر العالم التابع لليونسكو. وأعيد تأكيد هذا الالتزام في عام 2000 مع إعلان الألفية الذي دعا من بين ما دعا إليه، إلى تعميم التعليم الابتدائي وتعزيز المساواة بين الجنسين في جميع مستويات التعليم بحلول 2015. وقد حشد مؤتمر توافق آراء مونتيري في عام 2002 وإعلان الدوحة في عام 2008 الموارد والتعاون الجبائي الدولي قصد تمويل التنمية.

تأسست مبادرة *المسار السريع* لتوفير التعليم للجميع في سنة 2002 بهدف تعبئة التمويل وتسريع التقدم نحو تحقيق أهداف التعليم للجميع. وتعتبر مبادرة المسار السريع الآلية الرئيسية لتنسيق موارد المانحين العالميين الموجهة نحو التعليم الأساسي، حيث يدير مجلس إدارتها صندوق دعم خطط التعليم الوطنية. وتساهم تسعة عشر دول مانحة في الصندوق، إذ تم صرف ما مجموعه 1.6 مليار دولار لفائدة 36 بلدا ذات الدخل المنخفض لدعم خطط التعليم الوطنية بها. وتشارك الولايات المتحدة في مجلس الإدارة كما تقوم بتمويل الإصلاح الإداري ضمن مبادرة المسار السريع، مع التركيز على تحسين عمليات الرصد والتقييم. وتجدر الإشارة إلا أنه يتم إعادة النظر في القرارات المتعلقة بما اذا كان على الولايات المتحدة أن تساعد في رسملة

صندوق مبادرة المسار السريع سنويا أم لا استنادا إلى الأثر المحتمل لتلك المساعدة فضلا عن الإدارة المسؤولة للموارد.

سياق السياسة الأمريكية - عام 2010 وما بعده

ستنفذ استراتيجية الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية في مجال التعليم لسنة 2011 في سياق سياسة دينامية من المبادئ والتوجيهات المنصوص عليها في استراتيجية الأمن القومي لسنة 2010، وسياسة الولايات المتحدة بشأن التنمية العالمية لسنة 2010، والمبادرة الجديدة للوكالة الأمريكية للتنمية الدولية بشأن الإصلاح "إلى الأمام" لسنة 2010. وإلى جانب المراجعة الدبلوماسية والتنموية الرباعية لعام 2010 (QDDR) ، تقوم هذه السياسات والمبادرات الإصلاحية ببلورة السياق الذي يتحدد ضمنه الاستثمار في التعليم في العالم النامي وأهمية القيام بذلك بذكاء، مع القرارات القائمة على الأدلة التي تقدم نتائج حقيقية وقابلة للقياس.

وتركز سياسة التنمية العالمية بشكل خاص على تعزيز النمو الاقتصادي والحكم الديمقراطي، وذلك باستخدام ابتكارات " تغيير قواعد اللعبة " وتصميم استراتيجيات للتنمية تلائم سياقات فريدة من نوعها ومتطلبة لدى بلدان تعاني من حالات الطوارئ المعقدة. وفي ضوء الأدلة المقدمة عن كيفية إسهام التعليم في النمو الاقتصادي و ديمومة الحكم، فإن الالتزام ضمن هذه الاستراتيجية بتشجيع البحوث والتكنولوجيا والابتكار للمساعدة في تسريع التحصيل العلمي، وتطبيق الدروس المستفادة من التجارب الصعبة من خلال انخراط الولايات المتحدة في سياقات الصراع والأزمات، ينسجم تماما مع سياسة التنمية العالمية كما من شأنه أن يساعد على تحقيق الأهداف الأساسية المنشودة.

ويقوم برنامج المراجعة الدبلوماسية والتنموية الرباعية لعام 2010 (QDDR) التي تنفذه كل من وزارة الخارجية الأمريكية والوكالة الأمريكية للتنمية الدولية بتمهيد الطريق أمام إعداد خطط وطنية أكثر شمولية وتكاملا من قبل حكومة الولايات المتحدة. وقد تؤدي هذه المقاربة للمساعدات الأميركية التي تتسم بتماسك كبير إلى فهم أعمق للسياق المحلي لبرامج التعليم وإلى ملاءمة الاستثمارات التعليمية التي يسعى البلد المضيف وباقي الشركاء الأمريكيين إلى تحقيقها بغرض التنمية.

وتهدف مبادرة الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية "إلى الأمام"، التي أطلقها مديرها راجيف شاه في سنة 2010، إلى إصلاح السياسة الاستراتيجية وقدرات التخطيط والتقييم لدى الوكالة وكذا بعث بعض الحيوية فيها، فضلا عن إعادة تحديد الطريقة التي ستعمل وفقا لها الوكالة إلى جانب شركاء البلد المضيف. وتعد هذه الإصلاحات بمثابة مفتاح لتنفيذ مبادئ فعالية المعونة التي ينص عليها إعلان باريس وبرنامج عمل أكرا، مع ضمان مزيد من البرامج الفعالة والتعاون الوثيق مع الجهات الفاعلة المحلية في التعليم وغيرها من القطاعات.

وأخيرا، في سنة 2010، جددت حكومة الولايات المتحدة أيضا التزامها بتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، بما في ذلك الهدف2 المتعلق بتعميم التعليم الابتدائي والذي يلزم الجهات المانحة على ضمان، "أن يكون الأطفال في كل مكان، ذكورا وإناثا، قادرين على إتمام تعليمهم الابتدائي" بحلول عام 2015، وكذا الهدف3 الذي ينص على " تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة"، بما في ذلك " القضاء على التفاوت بين الجنسين " في جميع مستويات التعليم. ولعل هذا الالتزام إلى جانب القيم الأميركية لتعزيز كرامة الإنسان ودعم الحكم الديمقراطي والنمو الاقتصادي هو ما يحفز الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية ضمن مساعيها في نطاق هذه الاستراتيجية الجديدة، مع التركيز على استدامة النتائج والمساءلة المتبادلة بين الجهات المانحة وسائر الشركاء.

لقد حث الكونغرس الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية على الاستثمار بشكل كبير في دعم برامج التعليم عبر العالم. وقد ارتفعت الاعتمادات المخصصة لأنشطة التعليم الأساسي من قبل الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية من أقل من 100 مليون دولار في السنة المالية 2000 إلى 925 مليون دولار في السنة المالية 2010، كما تلقى التعليم العالي اعتمادا اضافيا قدره 200 مليون دولار أثناء السنة المالية 2010. ووفقا للتوجيهات التي رافقت تلك الاعتمادات، يجب أن تستخدم صناديق التعليم الأساسي لتلقين المهارات الحسابية الأساسية ولتعليم القراءة والكتابة، وتعزيز النظم والبرامج التي من شأنها أن تؤدي إلى تحسين تعلم المهارات الأساسية في جميع أنحاء العالم.

وبرسم السنة المالية 2010، استفادت نسبة 32 في المئة من البرامج من مساعدات من الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية في مجال التعليم، خُصص أكثر من نصف ميزانية التعليم الأساسي برسم تلك السنة المالية لمعالجة قضايا التعليم داخل الدول الهشة أو تلك التي تعاني من صراعات عدة. ويمثل البرنامج في أفغانستان و باكستان وحدهما أكثر من 40 في المائة من موارد الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، مخصصة بأكملها لبرامج التعليم. وتختلف حتما القضايا المثارة في البلدان التي تشهد صراعات من حيث نطاقها وأنواعها عن البلدان أكثر استقرارا، وعليه يجب وضع استراتيجية واقعية للتمييز بينها وبين البرنامج وفقا لما سبق.

الاستراتيجية

ترتكز استراتيجية الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية في مجال التعليم على تحقيق الهدف الشامل والمتمثل في دفع عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة والشاملة في البلدان الشريكة من خلال تحسين نتائج التعلم على مدى السنوات الخمس المقبلة. ويحدد القسم التالي المبادئ الرئيسية والخطوط العريضة لتلك الاستراتيجية. وللإشارة، فقد تم إرفاق إطار توضيحي للنتائج المحرزة في الملحق أ.

المبادئ الاستراتيجية

كي يتأتى لبرنامج المساعدة التابع الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية في مجال التعليم مواجهة تحديات القرن 21، يجب أن تتوخى برامجنا استراتيجيا تحقيق نتائج تعليمية قابلة للقياس ومستدامة. وبالإضافة إلى التمسك بمبدأ هام يتجلى في وضع استراتيجيات وخطط وطنية، تدعو استراتيجية الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية في مجال التعليم لسنة 2011 بعثات الوكالة الأمريكية إلى تبني المبادئ العالمية لسياسة الولايات المتحدة بشأن التنمية، وهي الانتقائية والتركيز ومسؤولية البلاد وتقسيم العمل والابتكار في تصميم البرامج وتطويرها. وستأخذ كذلك الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية بواشنطن هذه المبادئ المضمنة في تلك السياسة بعين الاعتبار عندما يتعين الحصول على موافقة المقر بشأن طلبات البرامج و الموارد. وأخيرا، تؤكد من جديد الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية على المبادئ المتصلة بالتقييم والتكامل بين الجنسين والشراكات بين القطاعين العام والاستدامة اللازمة لضمان استراتيجيات وبرامج قوية.

الانتقائية : ستشجع الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية المزيد من الانتقائية إقليميا ووطنيا من حيث تخصيص موارد محددة لقطاع التعليم من خلال إعطاء الأولوية للإجراءات التالية:

- ***السعي إلى تحقيق التأثير على نطاق واسع***: ستركز الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية بشكل أكبر على احتمالات تحقيق البرامج الوطنية لإصلاحات هامة وإحراز نتائج سريعة تؤدي إلى إحداث تأثير على نطاق واسع، أو أن تتخذ على الصعيد الوطني انطلاقا من المستويات المحلية أو الإقليمية. ومن الضروري للغاية كي يكتسي تحقيق تلك الإنجازات بعضا من المصداقية أن يتم تقييم قدرة البلاد والتزامها بإحداث مثل هذا التأثير وعلى نطاق واسع. وينبغي أن يشمل هذا التقييم مجموعة كاملة من الأطراف التي لها مصلحة في ذلك أو التي ترغب في التأثير على تلك القدرة والالتزام، بما في ذلك القطاع الخاص.

- ***تقييم الاحتياجات النسبية:*** ستقوم الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية بالموازنة بين الحجم واتساع المدى والأولويات إقليميا من خلال تقييم الاحتياجات النسبية للتعليم السائد في البلد. وسيتطلب ذلك إجراء تقييم ومقايسة لسلسلة من المؤشرات في مختلف البلدان، بما في ذلك البيانات عن نتائج التعلم الهزيلة وعدم المساواة بين الجنسين والتهميش ودرجة الوصول إلى التعليم في البلدان التي تشهد صراعات وأزمات.

- ***الاستثمار في أفريقيا جنوب الصحراء*** : بينما تم استثمار 38 في المائة من موارد البلدان ذات الأولوية غير القصوى بالفعل في أفريقيا جنوب الصحراء أثناء السنة المالية 2010، ستقوم الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية بزيادة تدفقات الموارد إلى هذه المنطقة، حيث تستجيب المقترحات الواردة في البرنامج للمعايير المبينة في هذه الاستراتيجية.

- ***تحديد حد أدنى من الموارد:*** ما لم يكن من الممكن تبرير الاستثمارات الصغيرة من حيث تأثيرها الواضح على إصلاح السياسات أو تقوية النظام أو تكامل البرامج أو قيادة الابتكار، ستقوم الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية بالتخلص تدريجيا من برامج التعليم في البلدان التي تنزل القيمة ضمنها عن عتبة مليوني دولار سنويا. وتمثل هذه العتبة نقطة توازن بين تكاليف الإدارة والمكاسب المحتملة للاستثمار. وستُتخذ قرارات التخلص التدريجي من خلال عمليات التخطيط الاستراتيجي الجديدة للوكالة الأمريكية، ولكن لن يتحقق ذلك إلا بعد تقييم كامل للمفاضلات، وفرص " التحول " نحو الجهات المانحة الأخرى أو باقي الشركاء في التنمية، وفحص آثار التخلص التدريجي على غير جوانب المساعدة ضمن العلاقات الثنائية.

- ***تحديد تقسيم العمل لدى الجهات المانحة:*** ستأخذ الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية بعين الاعتبار وجود الجهات المانحة الثنائية ومتعددة الأطراف الأخرى وتوجهاتها والنتائج التي أحرزتها في كل بلد، حيث يتم اقتراح استثمارات الوكالة الأمريكية في مجال التعليم بغاية فهم المزايا النسبية وتحديد فرص التكامل وتجنب الازدواجية.

التركيز : ستركز الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية بشكل أكبر على تنفيذ برامج في مجال التعليم داخل البلدان المعنية وفقا للسياق القطري، دعما للأهداف الاستراتيجية وبحثا عن تحقيق نتائج أفضل. وعلى سبيل المثال:

- ***في الدول المستقرة والتي تعتبر ذات أداء جيد*** لكن مع احتياجات غير ملباة في مجال التعليم الأساسي، سيتمحور التركيز أساسا على إحراز نتائج تعليمية جيدة لدى الأطفال في الصف الابتدائي، وخاصة في القراءة.

- **في البلدان ذات الإمكانات العالية من حيث النمو الاقتصادي السريع وحظوظ أوفر من حيث التكامل مع الاقتصاد العالمي،** سيتم التركيز أساسا على التعليم العالي الذي يولد القدرات البشرية والمهارات لدى القوى العاملة اللازمة لتنمية البلاد.

- **في البلدان التي لديها القدرة والالتزام بالعمل في آن واحد في مجال التعليمين الأساسي والعالي**، يمكن أن تمتد البرامج على نطاق أوسع مع التركيز على تعزيز النظام القائم.
- **في البلدان التي تعاني من أزمات أو صراعات**، سيكون وصول الأطفال والشباب إلى التعليم بمثابة النقطة المحورية المنطقية للبرنامج، كما سيكون من الضروري أيضا التركيز على جودة نتائج التعلم في هذه الظروف، ولكن ليس كما على المدى القصير، ستكون الأولوية القصوى هي التي تحدد نجاح البرنامج.

ملكية الدولة والمسؤولية : لا تتعارض مبادئ الانتقائية والتركيز مع هدف الملكية القطرية والمسؤولية، إذ من شأن تمكين قيادة البلد المضيف من الدمج بين أولويات الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية والميزة النسبية باعتبارها جهة مانحة أن تسمح باتخاذ خيارات استراتيجية والمفاضلات اللازمة. والأهم من ذلك، قد تقدم للجهات المانحة الإشارات اللازمة عن تقييم التزام البلد المضيف بإجراء إصلاحات على المدى البعيد. وتعرف هذه الاستراتيجية بمبادئ الرئيس بشأن السياسة العالمية قصد استلهامها في عملية تخصيص الموارد رفيعة المستوى، في حين تترك القرارات في مجال تخطيط البرامج الهامة في مجال عملنا للمهنيين بالبلاد.

وبناء على توجيهات خطة الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية بشأن الإصلاح "إلى الأمام"، ستقوم برامج الوكالة الأمريكية في مجال التعليم بتقييم الفرص واغتنامها من أجل الاعتماد على مخططات البلد المضيف ونظم التنفيذ لديها كأداة دعم لها، ولكن بعيدا عن التدخلات الهادفة إلى تعزيز نظم التعليم. وكلما كان ذلك ممكنا، ستقوم الوكالة بدعم المبادرات والأفكار المبتكرة التي تقدمها حكومات البلدان المضيفة والمجتمع المدني بغية الإسهام في تحقيق أهداف التعليم المسطرة في هذه الاستراتيجية. ولكن نظرا إلى أن نظم التعليم في البلدان النامية غالبا ما تكون معقدة وغير منظمة بشكل كافي وعرضة للتعسف في استعمال الموارد والنظم، يجب أن تتعامل البعثات الميدانية للوكالة الأمريكية مع المساعدة المباشرة وغيرها من آليات بناء القدرات المحلية بحذر مع الالتزام بتقييم المخاطر وتخفيفها.

تقسيم العمل والجهات المانحة : من الضروري في ظل مشهد يتسم اليوم بتعدد الجهات المعنية بالتنمية أن تمنح الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية أولوية قصوى للتواصل والتعاون والتنسيق مع الجهات المانحة وحكومات البلدان المضيفة وغيرها من الشركاء داخل البلدان المعنية، بما في ذلك مجتمع الأعمال بهدف تنسيق الأولويات وتشجيع تقسيم العمل في هذا القطاع بشكل إرادي. وينبغي أن يستمد ذلك انطلاقا من دولة قوية تتوفر على خطة وطنية واضحة في مجال التعليم ومن مجتمع للمانحين يحظى بقيادة قطرية فعالة. وفي غياب ذلك، يتوجب على الوكالة الأمريكية التنسيق مع الجهات المانحة الثنائية والمصارف متعددة الأطراف والمنظمات الدولية الأخرى لتحقيق أقصى قدر من الموهبة لدى الجهات المانحة وتخصيص الموارد في القطاع والحد من التشرذم الذي يثقل كاهل أنظمة البلدان المضيفة. وفي البلدان حيث تلعب الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية دورا محدودا نسبيا في مجال التعليم، قد يكون من المستحسن العمل من خلال

وكالة الجهات المانحة الأخرى (حيث يتم تقييم المخاطر والتخفيف من حدتها)، وذلك باستخدام أساليب القطاع واسعة النطاق والصناديق الائتمانية للجهات المانحة والتعاون المفوض أو غيره من طرق التعاون المبتكرة.

الابتكار والعلم والتكنولوجيا : تتمثل الميزة النسبية المتفردة للمساعدات التي تقدمها الولايات المتحدة للعالم النامي في مجال التعليم في قدرتنا على الاستفادة والتكيف مع خزاننا الكبير من المعرفة داخل المجتمعات الأمريكية للعلم والتكنولوجيا والأعمال، سواء بصورة مباشرة أو من خلال إسهامنا بقيمة مضافة في الميدان الأكاديمي والبحث العلمي. وثمة مطلب رئيسي في صلب هذه التخصصات، ألا وهو الحصول على أدلة عن ما يعمل أو لا يعمل ولماذا وكذا عن التعطش لاختبار فرضيات جديدة. ويجب أن يصبح اعتماد عقلية البحث عن حلول والاستفادة من هذه الأصول الأمريكية عناصر حاسمة في التعرف على كيفية قيام مهنيي الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية بتحديد وتصميم وإدارة وتقييم برامجنا في مجال التعليم. وتشجع الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية بشكل كبير استخدام العلم والتكنولوجيا وغيرها من الابتكارات في برامجنا التعليمية، من قبيل التمويل الخاص وآليات التنفيذ وشراكات التعليم العالي، فضلا عن التحدي الكبير والمتمثل في "القراءة لجميع الأطفال" بحلول سنة 2020.

ويمكن لتكنولوجيات المعلومات والاتصال، على سبيل المثال، جمع ونقل البيانات عن طريق الهواتف المحمولة لرصد الساعات الحقيقية لتغيب المدرسين وتسهيل تبليغ التعليمات أو المواد التعليمية من خلال المعدات السمعية والفيديو والراديو والتلفزيون وأجهزة الحاسوب والإنترنت والهاتف المحمول، وكذا تحسين الوصول إلى تكنولوجيا الاتصالات من خلال عقد شراكات مع مقدمي خدمات الاتصالات.

تعزيز ممارسات التقييم : لا يمكن أن يتحقق دعم المواطن لبرامج التعليم في البلدان الشريكة أو يستمر بدون المساءلة وطرق التعلم المثبتة التي توفرها ممارسات التقييم الصارمة. وسننفذ برامجنا في مجال التعليم عن طريق الاسترشاد بمبادئ سياسة التقييم لدى الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (يناير 2011)، وذلك من خلال بناء القدرات المحلية للتقييم، وإدماج التقييم في تصميم البرامج، والقياس الموضوعي وإعداد تقارير عن وضعية البرامج ونتائجها، والتصميم على معالجة المسائل ذات الصلة بأفضل طرق التقييم، والالتزام باطلاع العموم عن أبرز النتائج.

الاستدامة : تضع سياسة الرئيس بشأن التنمية العالمية أيضا كأولوية قصوى تحقيق نتائج التنمية المستدامة من خلال بناء القدرات لدى المؤسسات الوطنية والقطاع العام قصد توفير الخدمات الأساسية على المدى الطويل. وفي معظم البلدان، يشمل ذلك زيادة النمو الاقتصادي والإيرادات المحلية والعمل على ضمان قدرة البلاد على تمويل قطاعها التعليمي العام الجيد. كما يشمل أيضا تعزيز نظام التعليم العام على نطاق واسع، من خلال سياسات ترشيد المناهج الدراسية، والتشغيل، والتأهيل المهني، والتمويل، فضلا عن الاستثمارات في البنية التحتية والتكوين والتخطيط.

ومع ذلك، فإن تحسين نتائج التعلم لن يتحقق أبدا فقط من خلال جهود موظفي القطاع العام، وإنما من خلال العمل على تكثيف وتظافر جهود الحكومة وأولياء الأمور ومنظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص (سواء الربحية منها وغير الربحية، المحلية والدولية، وسكان البلد المضيف والكفاءات في الخارج)، إذ وحده تشابك وتداخل هذه المصالح المتنوعة من شأنه أن يفضي إلى ضمان جودة التعليم وملاءمته واستدامته.

المساواة بين الجنسين: في ما يتعلق بسياسة الولايات المتحدة بشأن التنمية العالمية، تعتزم الولايات المتحدة القيام " باستثمارات ستستفيد منها النساء والفتيات على حد سواء"، كما ستقوم برامج الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية في مجال التعليم بتعزيز المساواة بين الجنسين. ولهذه الغاية، ينبغي لتلك البرامج أن تقوم بتعزيز المناصفة والمساواة بين الجنسين، وكذا التركيز على تحسين جودة التعليم لفائدة البنين والبنات. وعند تصميم برامج التعليم والمشاريع والأنشطة التي تتوخى تحقيق الأهداف المسطرة في هذه الاستراتيجية، يتعين على الوكالة الأمريكية الأخذ بعين الاعتبار قضايا محددة تهم الجنسين وتأثيرها على الفتيان والفتيات، الشبان والشابات، ووضع استراتيجيات المساواة بين الجنسين لمعالجة هذه القضايا أثناء التنفيذ.

التغيرات المتوقعة والمفاضلات

بينما تتوجه بعثات الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية صوب إعادة تقييم وإعادة تشكيل محافظ التعليم بما يتفق مع هذه المبادئ، نتوقع أن نرى عددا من التغييرات، بما في ذلك التحولات في بصمة الوكالة الأمريكية على التعليم العالمي، وزيادة الطلب على الأدلة عن النجاح، والرفع من درجة المخاطرة، والاعتماد بشكل أكبر على القيادة لدى البلد المضيف، وزيادة التنسيق الاستراتيجي مع الجهات المانحة الأخرى والقطاع الخاص.

وستتطور البرامج الوطنية لتصبح أكثر استراتيجية وأكثر تركيزا على تحقيق نتائج وآثار بعينها. ومما يحفز قيام الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية باستثمارات في مجال التعليم تحديد سياقات معينة كأولويات للقيام بتدخلات تكون واقعية وقابلة للتحقق بشكل ملموس وفقا لجدول زمني مدته 35 سنة (حتى ضمن سياق استراتيجي ذي مدى أطول.) وسيتم ربط برامج التعليم بشكل وثيق بالنمو الاقتصادي والإصلاحات المتصلة بالشفافية و الحكم الديمقراطي بسبب العلاقة القوية بينها. ومن خلال التركيز بشكل أكبر على جودة نتائج التعلم عبر البرامج الوطنية، سيتأتى للوكالة الأمريكية القيام بتعزيز قدرتها على إجراء مقارنات بين مختلف البيانات عبر البلاد، وتقاسم الدروس المستفادة وأفضل الممارسات .

وسيزداد التفاعل المهني للوكالة الأمريكية للتنمية الدولية مع الخبراء الخارجيين في مجتمعات التنمية والجهات المانحة والأعمال التجارية والمؤسسات والأوساط الأكاديمية، وخصوصا مع الشركاء غير التقليديين في مجالات التكنولوجيا والبحث العلمي. كما سنكثف تعاوننا مع وكالات الحكومة الأمريكية الأخرى العاملة في مجال التعليم كوزارات التربية والتعليم والتشغيل والزراعة، ومع منظمة حفظ السلام الأمريكية. وعلاوة على ذلك، سيستفيد موظفو التعليم

التابعين للوكالة الأمريكية من التزام الوكالة العميق بضمان التفوق التقني، وتعزيز التخطيط الاستراتيجي، والنهوض بمعايير البرنامج الاستراتيجي، ووضع خطة أكثر وضوحا للتأهيل المهني للموظفين وتكوينهم وترقيتهم وظيفيا.

ستواجه الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية بعض المفاضلات الصعبة:

- فيما عدا استثناءات قليلة، تعتزم الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية ***وقف التمويل مع مرور الوقت*** لعدد من القطاعات الفرعية التعليمية أو التخصصات التي تبين أنها مهمة لمجموعات محدودة من الطلاب والمواطنين، لكن دون أن تساهم مباشرة في تحقيق الأهداف المتصلة بجودة التعليم على نطاق أوسع أو لأنها لا تمثل الميزة النسبية للوكالة الأمريكية للتنمية. على سبيل المثال، ستعطي أهمية أقل للاستثمارات في التعليم الثانوي العام إلا في الحالات التي تساهم في إتاحة الوصول مجددا إليه في البيئات المتضررة من الصراعات أو الأزمات أو حيث يتم التدريب على تنمية القوى العاملة داخل مؤسسات التعليم الثانوي. وبالمثل، فإن التدخلات الهامة في مجال التعليم من قبيل تنمية الطفولة المبكرة ومحو أمية الكبار، من جملة أمور أخرى، من غير المرجح أن تظهر في برامج الوكالة الأمريكية للتنمية ما لم تسهم مباشرة في تحقيق الأهداف الاستراتيجية.
- مع التركيز أكثر على تحقيق **بعض أهداف البرنامج فقط**، يمكن للوكالة الأمريكية للتنمية الدولية بل ينبغي عليها أن تستمر في مقاربتها المتكاملة للتحليل الاستراتيجي، ويجب عليها أيضا التنسيق مع الشركاء و حكومة البلد المضيف لتحقيق الإصلاح الشامل. غير أن الوكالة الأمريكية للتنمية ستركز على تقديم المساعدة في مجال التعليم من أجل بلوغ الأهداف الواردة في هذه الاستراتيجية. (الاستثناءات بهذا الصدد قد نجدها في البرامج الوطنية، مع مستويات تمويل مرتفعة لأسباب أخرى غير تقنية).
- قد تتطلب مهام الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية مهلة أكبر لتطوير الاستراتيجيات والمشاريع القطرية المبنية على الأدلة، والجهات المانحة الملتزمة والفاعلين المعنيين.

الأهداف الاستراتيجية

تشمل استراتيجية الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية في مجال التعليم ثلاثة أهداف رئيسية. الهدف الأول هو تحسين مهارات القراءة لدى 100 مليون طفل في المرحلة الابتدائية بحلول عام 2015. ويستند الهدف 1 على تجربة الوكالة الطويلة في التعليم الابتدائي و على قيادة أكثر حداثة في دعم التدخلات الرامية إلى تحسين نتائج التعلم. ويقر هذا الهدف بأن التعلم يحدث على جميع المستويات ولكنه يتطلب التركيز بشكل خاص على تحسين القراءة في وقت مبكر كأساس للتعلم في المستقبل.

ويركز الهدف 2 على تحسين الإنصاف، وتوسيع نطاق الوصول، وتحسين جودة وملاءمة برامج تطوير التعليم العالي والقوى العاملة، بالتركيز خاصة على تعزيز قدرات المؤسسات التقنية والجامعية بالبلد المضيف لأجل توسيع نطاق الوصول إليها من قبل المجموعات المحرومة، وتحسين جودة وملاءمة التعليم والتكوين والبحوث التطبيقية، وتعزيز الشراكات الإستراتيجية بين مؤسسات الولايات المتحدة و البلدان المضيفة.

أما الهدف 3 فينبني على الالتزامات الجوهرية للوكالة الأمريكية للتنمية الدولية للمساعدة في إنجاز برامج التعليم في البيئات المتسمة بالأزمات والصراعات، عبر زيادة إمكانية الوصول إلى التعليم لفائدة 15 مليون متعلم بالبلدان التي تعاني من أزمات وصراعات، بحلول عام 2015. وبينما يركز الهدف 1 بشكل كبير على القراءة بالصف الابتدائي في وقت مبكر، فإن برامج التعليم في المناطق المتأثرة بالصراعات والأزمات تستدعي نهج مقاربة ذات نطاق أوسع، مع مراعاة السياق العام. ويتوخى الهدف 3 دعم فرص التعلم لدى الأطفال والشباب، وتعزيز جهود الوقاية من الأزمات، وتطوير القدرات المؤسسية لدى البلد المضيف لتوفير خدمات التعليم. وستراعى هذه الأهداف الثلاثة في تخصيص موارد التعليم. ونظرا لاختلاف السياقات من بلد إلى آخر، سيقت جميع النتائج المذكورة أدناه على سبيل البيان وكأمثلة على أنواع الأنشطة التي يمكن أن تسهم في بلوغ كل هدف على حدة.

الهدف 1:

تحسين مهارات القراءة لدى 100 مليون طفل في المرحلة الابتدائية بحلول عام 2015

في سنة 2000، أجمعت مكونات المجتمع الدولي برمته، بما في ذلك الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، على تحقيق الهدف 2 من الأهداف الإنمائية للألفية لتوفير إمكانية التحاق جميع الأطفال بالتعليم الابتدائي بحلول عام 2015. وخلال العقد الماضي، حُققت انجازات كبيرة تمثلت في زيادة الالتحاق بالتعليم الابتدائي في جميع أنحاء العالم. فعلى سبيل المثال، ارتفع عدد الملتحقين بأفريقيا جنوب الصحراء بنسبة 51 في المئة بين عامي 1999 و 2007،[6] فيما بلغ معدل الالتحاق الصافي بجنوب وغرب آسيا (SWA) 84 في المئة بحلول سنة 2007. إلا أن الأطفال في البلدان منخفضة الدخل يكملون تعليمهم الابتدائي بمعدل 67 ٪ فقط مقارنة مع البلدان ذات الدخل المرتفع، وبالتالي فإن التقدم بطيء. وعلاوة على ذلك، أظهرت الدراسات الحديثة أن العديد من الطلاب في البلدان ذات الدخل المنخفض، لا يتعلمون إلا القليل جدا في الفصول الدراسية. ففي مالي وباكستان وبيرو، أكثر من 70٪ من الأطفال في التعليم الابتدائي لا يجيدون القراءة [8،9]. وفي الواقع، في مالي، 94 ٪ من الأطفال في نهاية الصف 2 لا يستطيعون أن يقرؤوا كلمة واحدة من جملة بسيطة. ويشير التقييم الدولي الرائد في هذا المجال المعروف تحت مسمى "الدراسة الدولية لقياس مدى تقدم القراءة في العالم" (PIRLS)، إلى أن البلدان ذات الدخل المنخفض توجد أسفل الترتيب عالميا بفقط 5 درجات مائوية.

ومع ذلك، فقد أظهرت الدراسات أيضا أن نتائج التعلم لها ارتباط مباشر بالنمو الاقتصادي لكل بلد، إذ يمكن أن يترجم 10٪ من الزيادة في عدد الطلاب الذين استفادوا من محو الأمية الأساسية إلى 0.3 نقطة مئوية من معدل النمو السنوي الأعلى لذلك البلد[10]. وأظهرت أبحاث أخرى أن درجة الكفاءة من حيث القراءة في وقت مبكر من التعليم الابتدائي أمر بالغ الأهمية وحاسم في الاستمرار والنجاح في المستويات اللاحقة[11]. وينطبق ذلك بشكل خاص على الأطفال من أسر ذات دخل منخفض، نظرا لأن الوسطين المنزلي والمدرسي اللذين يعيشون ضمنهما لا يشجع على تنمية القراءة في وقت مبكر، مقارنة مع أولئك الأطفال من أسر ذات دخل مرتفع. ويعتبر الأطفال الذين لا يكتسبون مهارات في القراءة أثناء المرحلة الابتدائية ممن يحققون تقدما محدودا في مسارهم التعليمي، وبالتالي تكون الفرص الاقتصادية والتنموية لديهم ضئيلة أيضا.

وإدراكا لأهمية التدخلات من أجل القراءة بالصف الابتدائي في وقت مبكر، وضعت الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية تقييما للقراءة بالصف في وقت مبكر داخل البلدان النامية، كما لعبت دورا قياديا في دفع الآخرين للاتفاف حول هذه القضية [12]. ونظرا لمحدودية الموارد، تعتقد الوكالة الأمريكية للتنمية بأن التأثير الأكثر استراتيجية التي يمكنها أن تحدثه في التعليم الأساسي هو التعامل مع القراءة بالصف في وقت مبكر كعامل حاسم في ضمان التعليم لفائدة الأطفال والنهوض به.

وتعترف هذه الاستراتيجية بأهمية تلقين الأطفال تعليما في لغاتهم الأصلية كل ما أمكن ذلك في السنوات الأولى من التعليم، مما يسمح بتطوير ملكة الفهم مبكرا وضمان انتقال أكثر سلاسة نحو لغات أخرى في السنوات اللاحقة. ولهذه الغاية، يمكن تعريف المستوى الابتدائي من قبل النظام السائد في البلدان الشريكة بكونه يقع بين الأربع والثماني سنوات الأولى من الدراسة. وبغض النظر عن هذا التعريف، ستقوم الوكالة الأمريكية بقياس أداء برامجنا أخذا بعين الاعتبار في المقام الأول تحسن مهارات القراءة لدى طلاب الصف الابتدائي بعد عامين من الدراسة، بما يتفق مع الإجراءات الدولية المعتمدة من قبل مبادرة المسار السريع لتوفير التعليم للجميع.

وبطبيعة الحال، لا تتوقف الإمكانات الاقتصادية المستقبلية للأطفال على تعلم القراءة فحسب، وإنما أيضا على الرياضيات وغيرها من المهارات. ولا يمكن لمديري المدارس التركيز على واحدة فقط من هذه المهارات، نظرا لكونهم يسعون إلى تطوير النظم وتحسين نتائج التعلم. ومع ذلك، تعتبر القراءة الفعالة شرطا مسبقا لازما لتنمية المهارات في جميع المجالات الأخرى، وعليه، سيكون بمثابة الهدف الرئيسي الذي نحمل على أساسه أنفسنا المسؤولية عن النتائج المحرزة في التعليم الأساسي. وقد تختار البعثات الاستثمار في برامج إصلاح النظام التي ترتبط بتحقيق منافع في تعلم الرياضيات (أو غيرها من المهارات)، ولكن لا ينبغي أن تدعم مثل هذه البرامج كأهداف مستقلة. وينبغي تنسيق البرامج التي تستهدف فقط الرياضيات أو غيرها من المواضيع (من ذلك على سبيل المثال: محو الأمية في مجال الحاسوب، التدريب على اللغة الإنجليزية، والعلوم الاجتماعية، وما إلى ذلك) مع برامج الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية ولكن بتمويل من الحكومات الوطنية والمحلية والجهات المانحة الأخرى.

وقد ثبت أيضا أن الاستثمارات في التعليم خلال مرحلة الطفولة المبكرة تفضي إلى تحقيق نتائج هامة وملموسة. ويمكن أن تشكل تلك الاستثمارات تدخلا أساسيا لدعم مهارة القراءة لدى الأطفال، وخاصة الفئات المحرومة منهم التي تختلف لغة تدريسهم رسميا في المدرسة عن لغتهم الأم. وتشجع الوكالة الأمريكية للتنمية الحكومات الشريكة لتقييم المنافع المرتبطة ببرامج تطوير التعليم في الطفولة المبكرة. كما ينبغي للبلدان، ما أمكن، بحث الطرق الكفيلة بتقديم المحتوى التعليمي المناسب تنمويا للأطفال الصغار. وينبغي أيضا للبعثات التابعة للوكالة الأمريكية حشد الموارد لهذه الغاية وأن تتحمل مسؤوليتها كاملا في تحقيق مكاسب من حيث القراءة خلال مرحلة التعليم الابتدائي، وبالتالي ينبغي أن تقوم بالتدخلات على مستوى الاستثمارات في التعليم خلال مرحلة الطفولة المبكرة، متى اعتبرت حاسمة لتحقيق تحسينات قابلة للقياس في النتائج المتصلة بالقراءة في وقت لاحق بمستويات التعليم الابتدائي.

النتائج التوضيحية المقترحة لتحسين القراءة

يساهم عدد لا يحصى من العوامل في تحقيق مستويات منخفضة من القراءة، من قبيل تغيب المدرسين والاغلاق المتكرر للمدارس والحيز الزمني الضيق المخصص للتعليم والافتقار إلى مواد القراءة المناسبة وسهلة المنال وممارسات التدريس الهزيلة والاستخدام المحدود لأدوات تقييم القراءة. وثمة مجموعة متزايدة من البحوث تحدد التدخلات الرئيسية الكفيلة بتحسين القراءة، بما في ذلك تعليم القراءة المنظم، وتوفير مواد عديدة وفضلى للقراءة ، وتدريب المعلمين على تعليم القراءة، وإشراك أولياء الأمور والمجتمع، والتقييم المتكرر.

وثمة أيضا إجماع على أن تحسين نتائج التعلم على نطاق وطني، لا سيما في القراءة، يتطلب تدخلات في وقت واحد على أربعة مستويات : (1) التعليم والتعلم في الفصول الدراسية، (2) إدارة المدرسة الفعالة، (3) السياسة الوطنية والإصلاحات الهيكلية لدعم المدرسة والتغييرات على مستوى الفصول الدراسية، و (4) المشاركة والمساءلة من قبل المجتمعات المحلية وعموم الجمهور بوجه عام. [13، 14]

وعلى الرغم من أن الطبيعة الدقيقة للأنشطة القمينة بأن تنهض بالقراءة ستحدد تبعا للسياق والاحتياجات المحلية، إلا أن النتائج التوضيحية التالية تعد بمثابة أمثلة عن نوع الأنشطة التي ستدعمها الوكالة الأمريكية للتنمية.

النتيجة 1.1 :

تحسين تعليم القراءة

أدركت العديد من برامج القراءة الناجحة أن التدخلات المباشرة على مستوى الفصول الدراسية من شأنها أن تسفر عن نتائج إيجابية في ما يخص تعلم الطالب. فعلى سبيل المثال، في الهند وليبيريا وغانا، حُققت نتائج باهرة بفضل تخصيص حيز زمني محدد للمطالعة، وتوفير التدريب المكثف والإشراف للمعلمين، وضمان التقييم المستمر، وإتاحة مواد القراءة المناسبة. [15، 16]

وبناء على هذا البحث، ستركز الوكالة الأمريكية للتنمية على تحسين تعليم القراءة من خلال ثلاثة أنواع من التدخلات: (1) تحسين فعالية المعلمين، (2) زيادة توافر واستخدام مواد القراءة، و (3) تعزيز الفصول الدراسية والإدارة المدرسية.

وعلى الرغم من أن الطبيعة الدقيقة لجهودنا ستحدد تبعا للسياق وللاحتياجات المحلية وكذا لتعريف المشكلة وفرص البرنامج التي تنشأ انطلاقا من العمل مع شركائنا في القطاعين العام والخاص، ففيما يلي أمثلة توضيحية عن الأنشطة المصممة *لتحسين تعليم القراءة*:

- زيادة الوقت التعليمي للقراءة، والحد من تغيب المعلم والتلميذ على حد سواء، وتشجيع المطالعة في المنزل، والمكتبات العامة، وبأماكن متفرقة أخرى ؛
- تدريب المعلمين على تعليم القراءة، واستخدام اللغة المناسبة لتعليم القراءة، واللجوء لمعلمين محترفين ؛
- ضمان التزويد الكافي بمواد القراءة المناسبة لكل فئة عمرية ولغة (بما في ذلك بصيغ متاحة للمعوقين)، وإنشاء مكتبات مدرسية، وربط تكوين المدرسين بالاستخدام الملائم لمواد القراءة، ودعم الطلبة كي يستخدموا مواد القراءة في المدرسة والمنزل؛
- وضع وتطبيق معايير القراءة واستخدام أدوات تشخيص القراءة على أساس مستمر ؛
- معالجة المسائل المتصلة بالنوع والتغلب على الحواجز التي تؤثر على مستويات القراءة لدى الفتيات والفتيان .

النتيجة 1.2:

تحسين نظم تلقين القراءة

بالنسبة للنتائج التعليمية المراد تحقيقها على أساس مستدام على الصعيد الوطني، من الضروري وضع نظام للتعليم الابتدائي قوي. ويشمل هذا النظام التعليمي القوي الحكامة الجيدة وتمويل فعال وشفاف ومؤسسات سليمة (مثل كليات تكوين المدرسين) وإدارة فعالة و آليات للحوافز تعمل بشكل صحيح. وقد واجهت العديد من البرامج التعليمية الناجحة صعوبات في توسيع نطاقها على نحو فعال على المستوى الوطني. وعلى سبيل المثال، في كولومبيا، لاقى البرنامج نجاحا كبيرا في المدارس الحديثة Escuelas Nuevas بفضل تحقيقها مكاسب هامة في القراءة على مستوى المجتمع المحلي. ولكن، عندما طبق هذا النموذج على نطاق واسع من قبل البنك الدولي في سنوات الثمانينيات، كانت نتائج التعلم متباينة. [17] وتعزى هذه النتائج المتباينة في جزء كبير منها إلى التعقيدات والتحديات في بناء نظام تعليم ابتدائي صحي يمكنه أن يدعم نظم تلقين مطوَّرة للقراءة. وإقرارا منها بأن تحسين القراءة على نطاق وطني يفترض وجود نظام قوي للتعليم الابتدائي، ستقوم الوكالة الأمريكية للتنمية بدعم الجهود التي تبذلها البلاد لإقامة نظام تعليمها الابتدائي.

وقد أظهرت الدراسات أنه في كثير من البلدان النامية، يفضي تغيب المعلمين وغياب معايير واضحة ودراسات التقييم إلى نتائج هزيلة على مستوى التعليم. [18، 19] وتوضح الأنشطة التالية الإجراءات التي يمكن اتخاذها لتحسين أنظمة تلقين القراءة في مرحلة التعليم الابتدائي:

- مساعدة الحكومة في وضع معايير ومقاييس واضحة للقراءة ؛
- تنفيذ سياسات وبرامج بهدف تشجيع القراءة ؛
- وضع وتنفيذ برامج لتحسين القراءة في المدارس ؛
- تعزيز أنظمة القراءة مثل تلك الخاصة باختبار النتائج المتصلة بالقراءة، ومراقبة الأداء مع مرور الوقت، والإشراف على المعلمين وتدريبهم (بما في ذلك تخصيص الوقت للمعلم تبعا للمهمة المنجزة) ؛
- تشجيع إشراك الوالدين والمجتمع المحلي في تحقيق نتائج القراءة للأطفال، من خلال تعزيز لجان إدارة المدارس متى كان ذلك مناسبا؛
- وضع معايير ومدونات السلوك المهني و دعم التطوير المهني للمعلمين والإداريين ؛
- تحسين التوزيع في الوقت المناسب والاستفادة من الكتب المدرسية والمواد التعليمية التي تستخدم أدوات تشخيص القراءة ؛
- تطوير مناهج القراءة ذات الصلة، و ضمان وجود إمدادات كافية وفي الوقت المناسب من مواد القراءة ؛
- دعم التكنولوجيات المناسبة والفعالة من حيث التكلفة والقابلة للتطوير (على سبيل المثال: الأجهزة السمعية والفيديو وأجهزة الحاسوب والإنترنت وأجهزة الهاتف النقال) والتي لديها القدرة على تحسين القراءة أو نظم اكتساب مهارة القراءة،
- تحديد ومعالجة الأبعاد المتصلة بالنوع التي يمكن أن تسهم، على سبيل المثال في الحد من تغيبات التلميذ أو ضمان إمكانية وصول الفتيات والفتيان على حد سواء إلى مواد القراءة.

النتيجة 1.3:

مشاركة المجتمعات المحلية والعموم

ومساءلتهم ومراعاتهم للشفافية بشكل أكبر

من المسلم به على نطاق واسع أن مشاركة المجتمع وأولياء الأمور في التعليم من شأنها أن تسهم بشكل كبير في الجهود الرامية إلى إزالة الحواجز التي تحول دون تحقيق تعليم جيد، وتعبئة موارد التعليم الشحيحة، و زيادة المساءلة عن نتائج التعلم. وهناك أمثلة على ذلك، كما هو الحال في باكستان و الهند، حيث يقدم الطالب بطاقات تقرير لأولياء الأمور، مما يؤدى إلى زيادة

التحصيل الدراسي. وفي ليبريا، تحققت مكاسب كبيرة في القراءة بفضل برنامج قام بتعبئة المجتمعات المحلية وإشراكها، حيث كان مطلوبا من المدارس أن تقدم النتائج التي أحرزها التلاميذ في القراءة لأولياء الأمور. وفي هذا البرنامج الناجح، تم أيضا إشراك الجمهور من خلال البرامج الإذاعية التي تعالج القضايا المتصلة بالقراءة.

وبغض النظر عن مشاركة أولياء الأمور، يتطلب تحسين القراءة لدى ملايين الأطفال أيضا الحصول على دعم واسع من الجمهور ومشاركة المجتمعات المحلية ومنظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص. ويمكن لمنظمات المجتمع المدني، بما في ذلك جمعيات الآباء و أولياء الأمور، وجماعات الدعوة للتعليم، والجمعيات المهنية الطوعية، ووسائل الإعلام، أن تسهم أيضا في تحسين القراءة. كما يمكن للقطاع الخاص أن يلعب العديد من الأدوار الهامة في تحسين القراءة. ويشمل ذلك على سبيل المثال لا الحصر، تقييم الاحتياجات من تجهيزات التكنولوجيا ذات الصلة والإفادة منها، وتطوير وتوفير الموارد ومنصات التعلم التكميلية والفرص، وتوفير المساءلة والدعوة في مجال السياسات من حيث صلتها بدور الحكومة في توفير تعليم عالي الجودة كي يتسنى للأطفال القدرة على القراءة.

وتشمل بعض الأنشطة التوضيحية الكفيلة بتحقيق قدر أكبر من الشفافية والمساءلة مع أصحاب المصلحة الرئيسيين، ما يلي:

- إنشاء لجان إدارة المدارس بهدف إدراج تقارير عن القراءة في خطط تطوير المدرسة ؛
- تعبئة وإشراك المجتمعات المحلية لمعالجة القضايا المتصلة بالقراءة داخل المدرسة ؛
- تعزيز وصول المجتمع المحلي ومختلف الفاعلين في ميدان التعليم إلى البيانات عن التعليم بغرض اتخاذ القرارات محليا واستخدامها ؛
- تنفيذ حملة إعلامية لزيادة الوعي العام حول أهمية القراءة،
- تعبئة وإشراك القطاع الخاص لتوفير المواد التعليمية أو في الدعوة إلى تحسين بيئة القراءة.

الهدف 2:

تحسين قدرة برامج تنمية التعليم العالي والقوى العاملة
لأجل إكساب هذه الأخيرة المهارات ذات الصلة
بدعم أهداف التنمية القطرية بحلول عام 2015

يؤكد الاقتصاد العالمي القائم على المعرفة في القرن 21 على الحاجة لمستويات أعلى من التعليم والمهارات المعرفية في مرحلة ما بعد التعليم الابتدائي. وتوصلت بعض الدراسات إلى أن من شأن التحصيل العلمي في التعليم العالي أن يرفع إنتاجية البلدان النامية والناتج المحلي الإجمالي بشكل ملحوظ. وأظهرت إحدى الدراسات أن سنة إضافية من التحصيل العلمي في التعليم الثانوي أو العالي تسهم في زيادة الناتج الوطني بنسبة 19 في المئة و في نمو الناتج المحلي الإجمالي

بنسبة 0.5 في المائة. [20] وأظهرت دراسة أخرى في أفريقيا جنوب الصحراء أن زيادة سنة واحدة في التعليم العالي من شأنها أن ترفع متوسط معدل النمو بمعدل 0.24 في المائة والإيرادات بنسبة 3 في المائة على مدى خمس سنوات.[21] لكن، إذا كانت العولمة تزيد من الطلب على المهارات من مستوى عال، فإن عددا متزايدا من الشباب في البلدان النامية يجدون أنفسهم دون المعارف والمهارات ذات الصلة وغير قادرين على المشاركة بشكل كامل والمساهمة في التنمية الاقتصادية. وتتمثل أحد التحديات الكبرى التي تواجه البلدان النامية من حيث تلبية المطالب التنافسية في كيفية تحسين الإنصاف و توسيع إمكانية الوصول إلى برامج تنمية التعليم العالي والقوى العاملة، والعمل في الوقت ذاته على الحفاظ على جودتها وأهميتها وتحسينهما.

وتعتبر الطبيعة المشتركة بين برامج تطوير التعليم العالي والقوى العاملة أساسية لتحقيق أهداف التنمية في جميع القطاعات من خلال النهوض بالابتكار التكنولوجي والبحوث، وتعزيز إنتاجية العمال، وروح المقاولة وخلق فرص العمل. ويعتبر تعزيز جودة وملاءمة التعليم العالي وتنمية القوى العاملة والتدريب واحدة من أولويات التنمية الاستراتيجية لدى الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية. *وتجدر الإشارة إلى أنه يمكن تنفيذ برامج التعليم والتدريب المهني والتقني في المستويين الثانوي والجامعي داخل مؤسسات التعليم وخارجها*. ومن بين العوامل التي تحول دون وصول الطلاب لهذه المراحل من التعليم بشكل منصف، لا سيما من ذوي الدخل المنخفض والفئات المهمشة بما في ذلك الفتيات والشابات والطلاب ذوي الإعاقة، والفوارق في الدخل، والاستفادة من تعليم ثانوي جيد، و القرب الجغرافي من مؤسسات التعليم والتدريب، فضلا عن غياب سياسات و إجراءات قبول شفافة. وأدى تزايد الإقبال على التعليم الثانوي والعالي إلى الرفع بشكل كبير من التكاليف الحكومية من حيث توفير التعليم العام، كما خفض من قدرة الحكومات على ضمان تمويل كاف للطلب المتزايد. وأدى أيضا التوسع في الطلب وزيادة معدلات الالتحاق، في كثير من الحالات، إلى انخفاض في جودة و ملاءمة التعليم والتدريب، كما أسهم عدم تطابق المهارات في تقليص عدد فرص العمل اللازمة لتحقيق التنمية الاقتصادية.

وينبغي توفير القدرات المستدامة والإصلاحات المتسلسلة بعناية لتعزيز جودة أنظمة تطوير التعليم العالي والقوى العاملة. وتتطلب هذه المهمة المعقدة التعاون الاستراتيجي الوثيق والتنسيق بين الجهات المانحة وأصحاب المصلحة الرئيسيين، والبلد المضيف. وتتوفر الوكالة الامريكية للتنمية الدولية على تجارب وخبرات واسعة في هذا المجال، وبالتالي، ستركز هذه الوكالة في المساعدات التي تقدمها على تحسين الاستفادة بشكل منصف من تنمية القوى العاملة والتعليم العالي والتدريب، وتحسين جودة وأهمية هذه البرامج، وكذا النهوض بالبحوث في تخصصات مختارة استراتيجيا بهدف دعم أولويات التنمية. وستلعب المشاركة الواسعة لمجتمع الأعمال والشركاء الآخرين المعنيين – في جميع مراحل تعريف المشكلة وعملية تطوير البرنامج – دورا حاسما في إنجاح هذا العمل.

وعلى الرغم من أن الطبيعة الدقيقة للأنشطة الكفيلة بتعزيز هذا الهدف تتوقف على السياق العام والاحتياجات المحلية، إلا أن النتائج التوضيحية التالية تعتبر بمثابة أمثلة توضيحية عن نوع الانشطة التي ستدعمها الوكالة الامريكية للتنمية الدولية.

النتيجة 2.1:

تعزيز الوصول إلى التدريب المهني/التقني والتعليم العالي لفائدة الفئات المحرومة وغير المحظوظة

من غير المرجح أن تتحقق التنمية الاقتصادية الشاملة وأن تدوم إذا لم تستطع فئات عريضة من السكان الوصول إلى البرامج التعليمية التي تتيح لها فرص اكتساب المعارف والمهارات اللازمة للانخراط في الأنشطة الإنتاجية. واعتمادا على سياق كل بلد واحتياجاته والفرص التي يتوفر عليها، يمكن أن تشمل جهود الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية :

- تعزيز الشفافية في إجراءات القبول بمؤسسات التعليم العالي ؛
- مراعاة الجدارة وتقديم منح دراسية للمحتاجين، والتدريب الداخلي، وبرامج التبادل التي تتماشى مع أولويات التنمية في البلد المضيف؛
- وضع سياسات وآليات لمنح قروض للطلاب بأسعار معقولة.

النتيجة 2.2 :

تحسين جودة التعليم العالي والبحث العلمي ودوره في دعم أولويات التنمية القطرية

تسهم العديد من العوامل في تعزيز نجاح مؤسسات التعليم العالي لتقديم تعليم وبحوث عالية الجودة. واستنادا للخبرة التي تتوفر عليها الوكالة الأمريكية وغيرها، فإن من شأن تعزيز وتشجيع استقلالية المؤسسات ومساءلتها، وتشجيع تنوع النماذج التعليمية، وإقامة علاقات عمل قوية بين مؤسسات التعليم العالي والفاعلين الخارجيين (مثل رجال الأعمال)، و تشجيع المنافسة والتعاون، والنهوض بالشراكات الإقليمية، أن تسهم في الحد من أوجه القصور وتشجيع الابتكار، مما يسمح بتعزيز قدرة البلاد على معالجة أولويات التنمية بفعالية أكبر. وتتوخى المقاربات المعتمدة من قبل الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية :

- تحسين التعاون بين القطاعين العام والخاص، بما في ذلك الشراكات والتحالفات بين الجامعات والقطاع الخاص لتشجيع وتمويل البحوث؛
- دعم الجودة وتوسيع نطاق البحث التطبيقي من خلال تحديث نظم إدارة البحث الجامعي ووضع أو تعديل الإطار القانوني لضمان تقييد آمن وتسجيل براءات الاختراع للملكية الفكرية؛
- إنشاء مراكز الامتياز التابعة للجامعات لتقديم الخدمات وتعزيز الاتصال مع القطاع الخاص،
- تحسين هيئة التدريس وتدريب الموظفين من خلال البحوث التعاونية المشتركة والتدريس.

النتيجة 2.3:

تحسين ملاءمة وجودة برامج تنمية القوى العاملة

ساهم إدخال تكنولوجيات جديدة في تحريك عجلة التنمية الاقتصادية في جميع أنحاء العالم. وبالنسبة للبلدان النامية، يتطلب هذا المنحى إدخال إصلاحات اقتصادية على المدى البعيد واستراتيجية متناسقة لتنمية القوى العاملة. ويجب أن تشمل الاستراتيجية الفعالة لتنمية القوى العاملة أنظمة لتنشيط الطلب تجمع بين التعليم والتدريب والمعلومات بهدف تنمية المهارات وخلق عقلية جديدة للعمل. كما أن إقامة أعمال تجارية على نطاق واسع، والربط بين القطاعين غير الربحي والعام والشراكات على كافة المستويات – محليا ووطنيا وإقليميا ودوليا – تكتسي أيضا أهمية خاصة. وسوف تركز الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية في تدخلاتها على:

- إقامة شراكات مع المؤسسات الإقليمية والأمريكية والقطاع الخاص لتقديم مهارات قابلية التوظيف ذات الصلة باحتياجات السوق، ووضع المعايير والمهارات، وتطوير المناهج بناء على الطلب ؛
- تعزيز القدرة على وضع وتنفيذ الشهادات المتعلقة بالمهارات المعترف بها في ميدان الصناعة؛
- تحسين تقديم المشورة المهنية والتوجيه،
- تعزيز سياسات تدعم تطوير برامج التدريب المهني و التقني الفعال.

الهدف 3 :

زيادة فرص الوصول المنصف إلى التعليم
في وسط متسم بالأزمات والصراعات
لفائدة 15 مليون متعلم بحلول عام 2015

من بين أكثر من 70 مليون طفل في سن التمدرس ممن لم يلتحقوا بالمدرسة، يعيش ما يقرب من 40 مليون نسمة منهم في بلدان متأثرة بالنزاعات المسلحة. كما أن ما يربو عن عشرات الملايين من السكان هم متشردون أو منكوبون. وأخيرا، تتعرض أعداد لا تحصى من الأطفال والشباب للخطر كل يوم في مجتمعاتهم المحلية أو أحيائهم جراء غياب القانون واستشراء الجريمة ونشاط العصابات. وثمة اعتراف متزايد في المجتمع الدولي بضرورة التصدي لهذه المشاكل المعقدة.[22] ولأن التعليم ليس فقط حقا من حقوق الإنسان، وإنما يمكن أيضا أن يخفف من آثار الأوضاع الهشة والصراعات، فمن الأهمية بمكان إعادة إقامة أماكن التعليم والخدمات واستعادة قدرة النظام على ضمان استفادة الأطفال والشباب من التعليم – وخصوصا كبار السن منهم.

ويعيش أكثر من نصف الأطفال الذين لم يلتحقوا بالمدرسة في سياقات متضررة من الأزمات والصراعات.[23] وتدرك الولايات المتحدة بوضوح العلاقة بين أمننا القومي وحاجة الولايات

المتحدة لإظهار القيادة في تعزيز الأمن والسلم العالميين.[24] وأظهرت الأبحاث أن عدم الإنصاف وسوء جودة التعليم يمكن أن يساهما بصورة مباشرة في العوامل التي تسبب الصراع في بلدان أمثال رواندا وكوسوفو ونيبال.[25] ومع ذلك، فقد أظهرت الدراسات أن الرفع من جودة مستويات التعليم الابتدائي والثانوي في بلد ما تقلل من حدة الصراعات. [26]

ومن بين كافة الجهات المانحة، برهنت الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية عن قدرتها على الابتكار والقيادة من خلال العمل في مجال التعليم ضمن سياقات تتسم بالصراع وحالات الطوارئ. وتقع 32٪ من برامج التعليم التابعة للوكالة الأمريكية للتنمية في البلدان المتأثرة بالصراع، حيث أنفقت أكثر من 50 ٪ من أموالها. وقد أثنت مراكز البحوث والسياسات على عمل الوكالة الأميركية في هذه السياقات الصعبة ودعت إلى تعزيز هذه القدرة داخل الوكالة. ونظرا لهذه العوامل، ركزت استراتيجية التعليم لدى الوكالة الأمريكية للتنمية ضمن هدفها الثالث على تعزيز المساواة في وصول الأطفال والشباب إلى التعليم في هذه السياقات[27].

وستعمل الوكالة الأمريكية للتنمية على زيادة المساواة في الوصول إلى التعليم في البيئات المتضررة من الأزمات والصراعات، بما في ذلك على الأصعدة الوطنية ودون الوطنية أو الإقليمية. كما سنركز بشكل خاص على الإنصاف في الوصول إلى التعليم، وذلك لأن عدم المساواة في الوصول إلى الخدمات الاجتماعية، بما في ذلك التعليم، يرتبط بالهوية الدينية والعرقية والجغرافية، وهو أحد عوامل الخطر الرئيسية التي قد تفضي إلى نشوء اضطرابات اجتماعية. [28] وبالإضافة إلى ذلك، من شأن تركيز التدخلات في مناطق جغرافية بعينها (سواء باختيار من الحكومة أو من الجهات المانحة) دون غيرها أن يؤجج التوتر العرقي والطبقي والسخط على نطاق واسع بل والعنف ايضا.[29] وبغض النظر عن استفادة الأطفال والشباب من الخدمات التعليمية، سنركز أيضا على تعزيز القدرة المؤسسية للأنظمة المدرسية، وخاصة في مجال الوقاية من الأزمات. وفي جميع الأحوال، تعتبر جودة الخدمات التعليمية ذات أهمية قصوى أيضا. وبينما سيتم التركيز أساسا ضمن هذا الهدف على الوصول إلى التعليم، قد تشدد البرامج على ضرورة أن يكون التعليم الذي تقدمه ذا جودة أفضل ما أمكن في ظل ظروف معينة. وبالإضافة إلى ذلك، سوف تحتاج برامج المساعدة الإنمائية التابعة للوكالة الأمريكية إلى التنسيق والتعاون الوثيقين مع مقدمي المساعدة الإنسانية لتوفير التعليم الجيد حتى في ظل الأزمات والصراعات.

وعلى الرغم من أن الطبيعة الدقيقة لجهودنا ستعتمد على السياق وعلى الاحتياجات المحلية، تسوق النتائج التوضيحية التالية أمثلة عن نوع الأنشطة التي سنستمر في تقديم الدعم لها داخل الدول المتضررة من الأزمة والصراعات.

النتيجة 3.1 :

إتاحة فرص آمنة للتعلم لفائدة الأطفال والشباب

يتطلب التعليم في بيئات الصراع والأزمة توفير الأمن والخدمات والبنيات التحتية والاستقرار، حيث إن غياب مثل هذه المتطلبات الأساسية سيحول دون تحقق التعلم الفعال. ويتعلق الأمر،

أولا وقبل كل شيء، بضمان وصول الأطفال والشباب في المقام الأول، إلى الأماكن الآمنة وإلى البنيات التحتية المادية وإلى خدمات التعليم الأساسي. وستركز برامج الوكالة الأمريكية للتنمية على أنشطة من قبيل :

- توفير فرص تعلم آمنة لجميع الأطفال والشباب، الفتيات منهم والفتيان، بما في ذلك البرامج الرسمية وغير الرسمية التي تركز على تلقين القراءة والكتابة والحساب والمهارات الأساسية وكذا تدريب المعلمين في حالة وجود نقص ؛
- جهود المجتمع القائمة على استعادة الوصول إلى التعليم والوقاية من العنف، وخاصة بالنسبة للفئات المهمشة،
- إعادة تأهيل وبناء البنية التحتية المؤقتة وشبه الدائمة والدائمة التي هي في متناول الجميع.

النتيجة 3.2 :

تعزيز جهود منع نشوب الأزمات

نظرا لأهمية الاستعادة السريعة للخدمات التعليمية بعد الأزمة أو الصراع، والحاجة إلى تجنب إشعال فتيل الصراع، تعتبر الحيلولة دون نشوء الأزمات أمرا أساسيا لضمان السلم والاستقرار الاجتماعيين وكذا تحقيق نتائج تعليمية. ولذلك، تسعى برامج الوكالة الأمريكية المقدمة كأمثلة توضيحية ضمن هذا الهدف الى:

- تعزيز التغييرات المؤسسية والسياسات التي يمكن أن تدعم الوقاية من الأزمات، مثل إدخال إصلاحات على السياسة اللغوية وسياسات التوظيف، وموقع خدمات التعليم، ونماذج تخصيص الموارد التي غالبا ما تساهم في عدم الاستقرار والتظلمات في المقام الأول ؛
- دعم المشاركة المجتمعية، والمصالحة، والمشاركة الاجتماعية، والتربية من أجل السلام، وبرامج التخفيف من العنف عبر المناهج الدراسية والأنشطة التعليمية الأخرى؛
- توفير الدعم النفسي والاجتماعي للمعلمين وللطلاب لضمان جودة التدريس والتعلم؛
- ضمان خلو المناهج التعليمية من الكراهية والحث على نزع السلاح؛
- تطوير برامج لإعادة إدماج الأطفال المجندين (البنين والبنات) وضحايا التعذيب والصدمات النفسية؛
- توفير المواد التعليمية ودورات تدريبية حول الحد من مخاطر الكوارث، مثل إعداد خطط الاستجابة للكوارث في المدرسة والبلديات،
- توفير دورات تدريبية على المهارات الحياتية للشباب.

النتيجة 3.3 :

القدرات المؤسسية اللازمة لتقديم خدمات في المستوى

إن الفترة التي تعقب الكوارث الطبيعية، وعدم الاستقرار بفعل الإنسان أو الصراعات الصريحة، خصوصا إذا سادت هذه الظروف لفترة طويلة، فرص حاسمة لاستعادة (أو بناء) الشروط التي ينبني عليها النظام الكفيل بتنفيذ الاستثمارات في المستقبل وضمان التعلم الناجح. وغالبا ما يعني ذلك استعادة النظم والأطر التعليمية لتأمين عودة الخدمات. ولا يكفي التعليم الابتدائي وحده للتخفيف من حدة الهشاشة وإنما نحتاج أيضا إلى ما بعد التعليم الابتدائي لتكوين عدد من الموظفين والإداريين المؤهلين التي تود الحكومة إعادة تأهيلهم. وأخيرا، لإحراز تقدم في مجال التعليم في مثل هذه البيئات، ينبغي تلبية الاحتياجات الخاصة للشباب المتضررين من جراء الحرب أو الجريمة، والجنود المسرحين، وغيرهم من الفئات الهشة من السكان. وللمساعدة في إعادة بناء القدرات المؤسسية في أسرع وقت ممكن بعد وقوع أزمة أو صراع، تشمل المقاربات التي تعتمدها الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية ما يلي:

- دعم التوظيف وتقييم المستويات والمؤهلات ونشر المعلمين وتتبع عملهم وتدريبهم وتوفير المواد التعليمية ؛
- تطوير نظم المعلومات لضمان توظيف المعلمين ونشرهم وتأهيلهم وتحديد رواتبهم على أساس الكفاءة والشفافية ؛
- إنشاء نظم للاعتماد وللامتحانات تتسم بالكفاءة والشفافية،
- دعم إصلاح السياسات لضمان العدالة والشفافية في إدارة الخدمات التعليمية والتدريبية.

وينبغي أن تمتثل الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية لمضامين هذه الاستراتيجية بحلول عام 2013 عن طريق تخصيص الموارد لبرامج للتعليم تلائم السياق العام لكل بلد وتتماشى مع خطط البلد المضيف، بينما تساهم أيضا في بلوغ واحد أو أكثر من الأهداف المعلنة سابقا.

ستتم مراجعة برامج التعليم في استراتيجيات التعاون الإنمائي القطرية (CDCS) بغية الامتثال لهذه الاستراتيجية و يجب تبرير أي استثناء والموافقة عليه من خلال عملية CDCS أو في حالة عدم وجود CDCS، من خلال التشاور مع مكتب التربية والتعليم و مكتب PPL. وسيبدأ تنفيذ التوجيهات في غضون ما يقرب من شهرين من تاريخ نشر هذه الاستراتيجية ؛ ولتقديم الإرشادات الضرورية بكل بلد حول تصميم برامج التعليم التي تتوافق مع الاستراتيجية المذكورة، ينبغي على وحدات التشغيل التابعة للوكالة الأمريكية للتنمية أن تتشاور مع مكتب التربية والتعليم ومع مستشاريها في قضايا التربية بمكاتبها الإقليمية.

قياس نتائج برنامج التعليم والتعلم منها

من خلال قياس وتحليل نتائج وآثار برامج التعليم التابع للوكالة الأمريكية بفعالية، و تقاسم هذه النتائج، نأمل في تحقيق عدة أهداف هامة:

- إظهار ما يعمل وما لا يعمل ؛
- تحسين أداء برنامجنا ؛
- استعمال مواردنا في التدخلات الأكثر فعالية،
- زيادة المساءلة من خلال قياس المعلومات حول برنامج فعالية التعليم وملاءمته ونجاعته والإفصاح عنها.

في ما يتعلق بسياسات الوكالة الأمريكية للتنمية وتوجيهاتها، سيتم تصميم جميع برامج التعليم التي تسهم في بلوغ الأهداف الثلاثة المسطرة في هذه الاستراتيجية وتنفيذها عن طريق خطة واضحة لمراقبة الأداء. أما في ما يخص المشاريع الكبرى، فسيكون من الضروري إنجاز تقييم بهدف توثيق أداء المشروع ونتائجه والتعلم منهما، حيثما كان ذلك ممكنا، وذلك للعمل من خلال إجراءات تقييم الأثر المصممة بعناية على تحديد ما إذا كان للمشروع تأثير قابل للقياس أم لا.

سياسة التقييم لدى الوكالة الأمريكية للتنمية

بالنسبة لسياسة التقييم، يجب الاهتمام خلال مرحلة تصميم برامج التعليم بأنواع التقييم التي يتعين القيام بها قصد بلوغ أعلى هدف تتحمل الإدارة المسؤولية عنه. وسوف يتم الاسترشاد بأسئلة التقييم الرئيسية في مستهل البرنامج خلال الإجراءات التي اتخذت أثناء التنفيذ لتجميع البيانات ذات الصلة. وستشمل خطط إدارة الأداء المؤشرات التي تقيس النتائج على مستوى تقييم الأثر والخلاصات، عندما يكون ذلك ممكنا ومناسبا، بالإضافة إلى مستوى المخرجات.

في بداية البرنامج، سيتم جمع وتحليل البيانات الأساسية، بما في ذلك المتغيرات التي تتوافق مع أبرز النتائج والتأثيرات بهدف إنشاء نقطة مرجعية. وسيقوم مديرو البرامج بالحفاظ على البيانات والوثائق التي قد تتوفر في نهاية المطاف لوضعها رهن إشارة فرق التقييم المستقلة. ومن المتوقع أن ينفذ برنامج المراقبة والزيارات الميدانية طوال مدة البرنامج أو المشروع.

وستُستخدم في عملية التقييم الأساليب التي تولد أعلى مستوى من الجودة والأدلة الأكثر مصداقية التي تتوافق مع الأسئلة المطروحة، مع الأخذ بعين الاعتبار الوقت والميزانية والاعتبارات العملية الأخرى. ومن المعلوم أن الأساليب النوعية والكمية يترتب عنها نتائج قيمة؛ وللإشارة فإن جميع التصاميم الرصدية والتجريبية وشبه التجريبية تجد مكانا لها. ويجب أن يكون اختيار الطريقة أو الطرق لإنجاز تقييم معين مناسبا للإجابة على سؤال التقييم وتفحص القوة التجريبية لتصميم الدراسة وجدواها. وسيتم تبليغ نقاط القوة المنهجية والقيود صراحة سواء ضمن نطاقات العمل ذات الصلة بتصميم التقييم أو في تقارير التقييم النهائية.

ولدعم بناء قدرات البلد المضيف، ستضم الوكالة الأمريكية للتنمية الشركاء المحليين للبلد المضيف لاستعراض تصميم التقييمات وعند الإمكان، بصفتهم أعضاء في فرق التقييم. وستدعم الوكالة أيضا بيانات البلد المضيف ونظم التقييم اللازمة لقياس التقدم المحرز في الأهداف والغايات الواردة في هذه الاستراتيجية. ويجب أن تبحث البعثات كيفية تخصيص وقت كاف للموظفين والخبرات وموارد الميزانية لرصد البرامج وتقييمها.

المؤشرات المتعلقة بإستراتيجية الوكالة الأمريكية للتنمية في مجال التعليم

نقدم أدناه مؤشرا مشتركا عن كل هدف ويجب على المسؤولين عن البرنامج استخدام هذه المؤشرات (بالإضافة إلى أخرى حسب مقتضى الحال) للإبلاغ عن مستوى الهدف، كما ينبغي أيضا وضع مؤشرات خاصة بهم تخص مستوى النتيجة الوسيطة التي ترتبط منطقيا بالهدف العام. وبالنسبة للسياسة المتبعة من قبل الوكالة الأمريكية للتنمية، ينبغي أن تصنف جميع المؤشرات حسب النوع.

الهدف 1: **تحسين مهارات القراءة لدى 100 مليون**

طفل في المرحلة الابتدائية بحلول عام 2015

- معدل التغير في نسبة الطلاب بالتعليم الابتدائي الذين برهنوا بعد عامين من الدراسة عن مقدرتهم على القراءة بطلاقة وعلى الفهم "للقراءة من أجل التعلم".

الهدف 2: **تحسين قدرة برامج تطوير التعليم العالي**

وتنمية القوى العاملة لإكسابها المهارات ذات الصلة بدعم

الأهداف الإنمائية للبلد بحلول عام 2015.

- نسبة التغيير في معدل برامج تطوير التعليم العالي وتنمية القوى العاملة لإكسابها المهارات ذات الصلة لدعم أهداف التنمية القطرية.

الهدف 3: **زيادة فرص الوصول العادل**

لدى 15 **مليون طفل في البيئات المتضررة**

من الأزمات والصراعات بحلول عام 2015.

- معدل التغيير في النسبة الصافية للالتحاق بالتعليم الابتدائي.

من المهم أن نلاحظ أن الأهداف الرقمية المتوافقة مع الهدفين الأول والثالث تقوم على أساس النتائج التي تحققت أثناء السنوات الأخيرة، على افتراض التزام البلد المضيف بالأهداف المنصوص عليها، واستمرار الحصول على الموارد الكافية. وإذا تغير الغلاف المالي للموارد

المخصصة لتمويل التعليم الأساسي، فإنه من المرجح أن يؤثر ذلك على تحقيق الأهداف المنصوص عليها.

قضايا شاملة

تثير القضايا التالية قلقا خاصا لدى الوكالة الأمريكية للتنمية وتتقاطع مع اثنين أو أكثر من الأهداف الثلاثة الواردة في هذه الاستراتيجية.

البرامج الموجهة نحو الشباب

يتزايد الطلب بسرعة من قبل حكومات البلدان المضيفة ومنظمات المجتمع المدني والبعثات القطرية التابعة للوكالة الأمريكية للتنمية والجهات المانحة الأخرى على البرامج الموجهة نحو الشباب. فهناك ما يقرب من 1.5 مليار من الشباب في جميع أنحاء العالم يشكلون أكبر جيل من الشباب في التاريخ ونحو 1.3 مليار من الشباب في العالم النامي لوحده. وستؤتي الاستثمارات اليوم في تنمية الشباب ثمارها مستقبلا من حيث النمو الاقتصادي والتغيير الاجتماعي الإيجابي. وينبغي أن يعامل الشباب كشركاء، وكموارد ذات قيمة، وكقادة وكرجال أعمال، وكمبتكرين قادرين على إيجاد الحلول المناسبة لمواجهة التحديات العالمية. وفي الوقت نفسه، يضع هذا "الزخم الشبابي" ضغطا كبيرا على أسواق العمل ومن المحتمل أن يسهم في عدم الاستقرار الاجتماعي كما يتطلب محتوى تعليميا يتناسب مع فرص العمل.

ويحتاج الشباب الذين غادروا المدرسة دورات تدريبية تكسبهم المهارات ذات الصلة والتسويقية الكفيلة بتحقيق سبل المعيشة المستدامة. وتتطلب برامج التدريب الهادفة إلى إعداد الشباب من أجل الانخراط في المشاريع وتطوير الأعمال معالجة الفجوات المعرفية التي أوجدها التعليم غير المكتمل، و عدم وجود روابط اجتماعية ومهارات الأعمال ذات الصلة. وبالتالي، ثمة الحاجة إلى التعليم الثانوي والعالي الرسمي وغير الرسمي لتلبية وتعزيز مهارات التعلم والعيش والعمل لدى هؤلاء الشباب.

بينما تم التركيز على الشباب بشكل خاص في بعض برامج التعليم والتدريب، تجدر الإشارة إلى أن التزام الوكالة الأمريكية للتنمية بقضايا الشباب تتجاوز برامج التعليم وتمتد إلى كافة الأهداف الإنمائية الأخرى، بما في ذلك النمو الاقتصادي والديمقراطية والحكامة، والصحة العالمية، والأمن الغذائي، وتغيرات المناخ العالمي. وتعمل الوكالة الأمريكية للتنمية حاليا على وضع مقاربة أكثر تماسكا و تركيزا لإشراك الشباب.

وتتعامل هذه الاستراتيجية مع هذه الاحتياجات كجزء لا يتجزأ من اثنين من ثلاثة مجالات تندرج ضمن هدف توفير التعليم، مع اعتبار الشباب عنصرا من عناصر توفير التدريب المناسب للقوى العاملة ولأنشطة تنمية التعليم العالي في نطاق الهدف الثاني وزيادة فرص الوصول إلى التعليم (بما في ذلك تلقين القراءة والكتابة والحساب، والتدريب على المهارات الحياتية) ضمن السياقات المتسمة بالصراع والأزمات في إطار الهدف الثالث.

المساواة بين الجنسين

في قطاع التعليم، كانت العوائد العالية والمتتالية للاستثمارات في تعليم البنات واحدة من أهم نتائج البحوث التربوية والتنموية خلال العقدين الماضيين. ففي معظم البلدان النامية، تقبل الفتيات بشكل أقل على التسجيل في المدرسة والمكوث بها مقارنة مع الفتيان، أو يتم تلبية احتياجاتهن التعليمية من خلال الوسائل غير الرسمية. ومن ناحية أخرى، غالبا ما تميل الفتيات المتعلمات إلى تأخير الزواج، وإلى إنجاب أطفال أقل عددا و يتمتعون بصحة أفضل، وإلى المساهمة أكثر في دخل الأسرة و في الإنتاجية الوطنية. وفي بعض المناطق من العالم، يأتي الفتيان بعد الفتيات من حيث النتائج التعليمية. وعلى سبيل المثال، في بوتسوانا وليسوتو وناميبيا يؤخذ الأولاد من المدرسة للمساهمة في دخل الأسرة من خلال رعي الماشية. كما يلاحظ عادة ارتفاع معدلات الرسوب وانخفاض معدلات الإنجاز لدى الأولاد في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي مقارنة مع الفتيات.

وفي ما يخص السياسة التي تعتمدها الوكالة الأمريكية للتنمية، "يجب أن تقوم وحدات التشغيل بالتحليل الجنساني بغرض التخطيط على المدى البعيد المتصل بأهداف المساعدة أو النتائج الوسيطة، و يجب على جميع المشاريع والأنشطة أن تتناول قضايا المساواة بين الجنسين بطريقة تتفق مع نتائج هذا العمل التحليلي [30]". كما يتعين على بعثات الوكالة الأمريكية للتنمية وغيرها من الوحدات ذات الصلة ببرامج التعليم استخدام نتائج هذا التحليل بغرض القيام أيضا بتقييم إضافي يهم الجنسين، إذا لزم الأمر، لضمان أن تأخذ التدخلات التعليمية بعين الاعتبار الديناميات المحلية المتعلقة بالنوع وتنهض بالمساواة بين الجنسين. وينبغي أن تستند التدخلات في مجال التعليم التي تستهدف الفتيات أو الفتيان على التحليل الجنساني السليم وتلبية حاجيات أو طلبات بعينها، وتعزيز مخرجات التعلم، وإحداث التغيير الشامل، والعمل على تحويل ديناميات القوة بين الجنسين.[31] ولا يزال تعزيز المساواة بين الجنسين في التعليم يمثل أولوية قصوى في كافة مجالات أهدافنا الثلاثة.

وتقوم هذه الاستراتيجية بتعزيز المساواة بين الجنسين، وستتخذ برامج التعليم التابعة للوكالة الأمريكية بهذا الشأن تدابير خاصة للنهوض بالمساواة بين الجنسين وتعزيز المساواة بينهما في جميع مستويات التعليم، مع تدخلات تراعي الفوارق بين الجنسين ومصممة خصيصا لقضايا محددة بين الجنسين موجودة في النظام التعليمي القطري.

المتعلمون من ذوي الاحتياجات الخاصة

يمثل الطلاب الذين يعانون من إعاقات أحد أكبر مجموعات الأطفال الذين لا يذهبون إلى المدرسة، إذ أن ثلث أطفال المدارس في البلدان النامية يعانون من إعاقة. ولقد أظهرت الأبحاث الأخيرة أن الإعاقة تشكل سببا قويا في عدم الالتحاق بالمدرسة أكثر من أي عامل آخر يتعلق بالنوع أو بالفئة الاجتماعية. ويمكن أن يصل الفرق في الالتحاق بالمدارس الابتدائية بين الأطفال المعوقين وغيرهم من الأطفال الأسوياء إلى 60 نقطة مئوية أو أكثر. وغالبا ما يتم

إهمال الأطفال الذين يرتادون المدرسة من قبل المعلمين والإداريين الذين لم يتلقوا تدريبا على تقنيات التعليم الإدماجي. ويتطلب إدماج الأطفال المعوقين في المدارس العادية، من ضمن جملة أمور أخرى، قيادة سياسية ومناهج دراسية مرنة وبنية تحتية سهلة المنال ومعلمين مدربين ومواد تعليمية متاحة للجميع.

ولقد أدى اعتماد اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في ديسمبر 2006 إلى توجيه الاهتمام الفعلي نحو حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، حيث إن العجز يستأثر باهتمام أكبر من قبل كل النظم القانونية الوطنية وصانعي السياسات في جميع أنحاء العالم، مع أن 96 من الدول صادقت على الاتفاقية المذكورة، لكونها تقع في الجنوب من العالم. ويمكن توقع طلب متنام من قبل البلدان على المساعدة التقنية بشأن كيفية إدماج الأطفال المعوقين في نظم إصلاح التعليم.

ويعني التزام حكومة الولايات المتحدة بدعم أهداف التعليم للجميع تعهدها بمساعدة جميع الأطفال على إثبات ذواتهم. ويشمل ذلك تحسين فرص الفئات المهمشة تاريخيا، بمن فيهم الأقليات العرقية والسكان الأصليون ومتعددو اللغات (اللغة الأم تختلف عن لغة التدريس) وبالوسط القروي وذوي الاحتياجات الخاصة.

وتشدد هذه الاستراتيجية على إدماج الفئات المهمشة في التعليم، مع التركيز على إزالة الحواجز التي تحول دون دمج الأشخاص ذوي الإعاقة، بما في ذلك الحواجز المادية التي تعوق الوصول إلى أماكن التعليم، والحواجز التربوية، والإقصاء الاجتماعي الذي هو نتاج للمواقف السلبية للمجتمع اتجاه الإعاقة.

دمج التعليم ضمن الأولويات الإنمائية الأخرى

إن الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية بصدد الدخول إلى عالم من السياسة الجديد يتسم بالانتقائية والتركيز في جميع الاستثمارات الإنمائية، مع إعطاء أولوية قصوى للنمو الاقتصادي والحكم الديمقراطي. وتعتبر الاستثمارات في الأمن الغذائي والصحة العالمية وتغير المناخ العالمي من أبرز أهداف الوكالة الممولة تمويلا جيدا.

وفي ما يخص التعليم، نتوقع أن نرى بعض البرامج القطرية التي تشدد على هدف التعليم بشكل صريح بسبب ملاءمة التحسينات في التعليم لمواجهة تحديات التنمية في البلاد. وقد يرى آخرون بأن التعليم متكامل مع الأهداف التنموية الرائدة الأخرى التأسيسية والداعمة. وسوف تقوم الوكالة الأمريكية بتعزيز مقاربة التعلم لدى المجتمعات المحلية عند الاقتضاء. وهذا يعني أن المدارس يمكن بل ينبغي أن تكون بمثابة مراكز للموارد الأولية لتقديم الخدمات التي تتجاوز نطاق التعليم. ويمكن أن تستعمل مباني المدارس كمراكز مجتمعية لتعزيز المنافع العامة في عدد من القطاعات الأخرى، بما في ذلك الزراعة والصحة و التغذية والتربية المدنية ومحو الأمية لدى الكبار والشباب والرياضة وتكنولوجيا المعلومات والاتصال. وسوف تعمل الوكالة الأمريكية على أن توجد المدارس في صلب تحقيق رفاهية المجتمع بشكل عام.

وكانت الوكالة الأمريكية للتنمية لمدة طويلة الرائدة عالميا في مجال توفير التدريب على المدى الطويل، سواء داخل البلاد أو حول العالم. ويمكن أن تكون برامج التدريب على المدى الطويل، على الرغم من كلفتها المرتفعة، حاسمة في المساعدة في تطوير إطار التكنوقراط وغيرهم من المهنيين الذين يمكنهم أن يساعدوا البلدان النامية التي تمر بمرحلة انتقالية نحو الازدهار. كما يمكنها ضمان استدامة برامج الإصلاح الشاملة. وسوف يستخدم التدريب على المدى الطويل، المبرمج كجزء من عملية تقييم مستوى تنمية القدرات البشرية والمؤسسية الشاملة، للمساعدة في تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية على النحو المحدد من قبل الوكالة الأمريكية للتنمية والحكومة المضيفة.

وبالإضافة إلى ذلك، من المتوقع أن تستخدم التدخلات في التعليم برامج الوكالة الأمريكية للتنمية التي لها أهداف محددة في قطاعات أخرى مثل الصحة العالمية والأمن الغذائي وتغير المناخ العالمي والنمو الاقتصادي والديمقراطية والحكامة، للمساعدة في بلوغ هذه الأهداف، بما يتفق مع السلطات التشريعية وغيرها من سياسات الوكالة الأمريكية للتنمية. فعلى سبيل المثال، قد يدعم برنامج يتوخى تحقيق الأمن الغذائي التدريب على محو الأمية لدى النساء المزارعات لمساعدتهن على تحسين قدرتهن على التعلم وتطبيق أساليب جديدة. وقد يعمل برنامج الصحة العالمي من أجل إبقاء الفتيات في المدارس الثانوية، إذ بات واضحا أن زيادة سنوات الدراسة يفضي إلى تأخير السن التي تصبح فيه الفتيات نشطات جنسيا أو قادرات على الحمل. ويمكن دعم هذه التدخلات إلى حد كبير بفضل التمويل المخصص لتلك المبادرات. وبينما يتعين على مديري البرامج التعليمية تنسيق ودمج الأنشطة مع البرامج القطاعية الأخرى، فإن التمويل المخصص للتعليم سيركز على تحقيق الأهداف المحددة في هذه الاستراتيجية.

وتدعو هذه الاستراتيجية إلى تعزيز التكامل بين التعليم والقطاعات الأخرى كلما كان ذلك مناسبا، وكلما كان من المرجح أن يتم تحسين النتائج لتحقيق النمو الاقتصادي والممارسة الديمقراطية والصحة والرفاهية.

خارطة طريق للتنفيذ

بغية تجسيد هذه الاستراتيجية في التعليم على أرض الواقع، ستصدر خارطة طريق للتنفيذ في غضون نحو شهرين من تاريخ نشر هذه الاستراتيجية. و تضع خارطة الطريق هذه جدولا زمنيا وإرشادات حول التنفيذ تعطي الأولوية لمجالات العمل التالية:

وضع سياسات جديدة ذات بعد مؤسسي

يتطلب بناء مبادئ السياسة الجديدة ضمن برامجنا التعليمية بذل جهود كبرى بغية:

- إصدار الاستراتيجية وتوجيهاتها العملية اللاحقة؛
- إنجاز تحليلات بغرض الانتقائية والتركيز (على سبيل المثال: جرد وتقييم وتصنيف البرامج القائمة حسب البلد والالتزام والحاجة النسبية وفحوى البرنامج وحجمه وتنوع الجهات المانحة) ؛
- تحديد التوقعات لتقييم البرامج الحالية والمستقبلية،
- دمج التوجيهات حول الانتقائية والتركيز في توجيه التخطيط الاستراتيجي وتخطيط الميزانية لدى الوكالة الأمريكية.

وضع جدول أعمال البحوث للقرن 21

لقد كانت الأبحاث المستندة على الأدلة ولا تزال في صلب النجاحات المؤسسية الكبرى للوكالة الأمريكية للتنمية (بما في ذلك على سبيل المثال الثورة الخضراء والعلاج بالإماهة الفموية وتقنيات التسويق الاجتماعي في تنظيم الأسرة). ومع ذلك، نشأت تحديات اليوم في عالم يشهد ثورة في مجال الاتصال والتكنولوجيا، ويتشكل من مجموعة من الجهات الفاعلة المتنوعة، وتواجهه تحديات جمة.

ولرفع هذه التحديات، يجب على الوكالة الأمريكية أن تعزز قدرتها والتزامها بالعلوم والتكنولوجيا على نحو تستجيب معه لمتطلبات الوضع العالمي المتغير، وذلك من خلال العمل في إطار شراكات متعددة ومتشابكة، باستخدام أحدث الأبحاث العلمية، وصولا الى تحالفات غير تقليدية مع شركات التكنولوجيا، فضلا عن القدرة على البحث العلمي المنبثقة لدى البلد المضيف.

إن مهنيي التعليم بالوكالة الأمريكية للتنمية هم بصدد وضع جدول أعمال للبحوث الأكثر نجاعة في قطاع التعليم في تاريخ الوكالة. وانخرط كبار المفكرين في مجال التعليم للمساعدة في تصميم

كل من برامج البحث النظري والتطبيقي حول مواضيع متنوعة مثل فعالية المعلمين والتغذية المدرسية والتمويل المبتكر والشفافية والمساءلة والتكنولوجيا واختبار الطلاب. وبالإضافة إلى الأوساط الأكاديمية، تعمل الوكالة الأمريكية للتنمية بشكل وثيق مع المؤسسات ومجموعات الفكر والرأي بغية إنشاء شبكة واسعة من الشركاء المعنيين، بما في ذلك البنك الدولي ووزارة التنمية الدولية ومؤسسة بروكينغز ومؤسسة هيوليت. ويهدف هذا البرنامج في مجال البحث إلى توفير أجوبة موثوق بها على الأسئلة المتعلقة بأفضل السبل لنقل المعرفة والمهارات للأطفال.

وسيتم تنسيق البحوث بين المتخصصين في التعليم بمكتب التربية والتعليم والخبراء في مجال البحوث في العلم والتكنولوجيا والابتكار من مكتب سياسة التخطيط والتعليم التابع للوكالة الأمريكية للتنمية ونظرائهم في مجال الابتكار من مجموعة مشاريع الابتكار التابعة للوكالة الأميركية للتنمية. ويتم حاليا اقتراح برامج الأبحاث الأولية بغرض دراسة ما يلي : العلاقة بين الشفافية وتبادل البيانات ونتائج التعلم، وتأثير برامج التغذية المدرسية ليس على الحضور وإنما على التعلم، والتطبيق العملي لتكنولوجيا الهاتف النقال على إدارة المدرسة والتعليم، و فائدة المحاسبة الوطنية للتعليم، فضلا عن مجموعة من البحوث حول جميع جوانب التدريس من توظيف وحفظ ومنهجية وإشراف وممارسة.

ومن أجل تشجيع الابتكار في هذا المجال، سترعى الوكالة الأمريكية للتنمية التحدي الكبير للتنمية في مجال التعليم. ويقوم مفهوم التحدي الكبير على تحديد المكاسب المحتملة في مجال التعليم والحواجز التي قد تعيق تحقيقها، ثم تقديم مجموعة من المنح أو استخدام أدوات أخرى لتحديد الأنشطة المبتكرة في الميدان التي يمكن القيام بها على نطاق أوسع. وسيتم إطلاق التحدي الكبير لتطوير التعليم في المراحل المبكرة من فترة الاستراتيجية بحيث يتم الإسهام في تحقيق هدف واحد على الأقل.

الاستفادة من قوة الشراكات

لعل أبرز التغييرات التي تواجه الوكالة الأمريكية للتنمية هي التعدد المتزايد للجهات الفاعلة في ميدان التنمية. وإذا لم تكن الشراكة شيئا جديدا على الوكالة، فيجب علينا أن نفعل ما هو أفضل لبلورة رؤية مشتركة حول تعريف إشكالية التنمية والأهداف الاستراتيجية وتنسيق الجهود.
ونظرا لأن فهمنا للتحديات أصبح أكثر تعقيدا، يجب علينا إيجاد حلول متعددة الأوجه. ولهذه الغاية، سيتم تعزيز برامج التعليم التابعة للوكالة الأمريكية للتنمية من خلال التواصل المستمر والهادف مع مجموعة متنوعة من الشركاء، بما في ذلك الوكالات الأمريكية الأخرى وحكومات البلدان المضيفة وفعاليات المجتمع المدني والجهات المانحة الدولية الأخرى والمنظمات متعددة الأطراف والمؤسسات وفاعلي القطاع الخاص.

إن تجربة الوكالة الأمريكية للتنمية في الشراكة مع القطاع الخاص، لا سيما من خلال تطوير التحالفات العالمية، قد أسهمت في تعبئة الموارد وإغناء محتوى البرامج وإدراج البعد المقاولاتي أو القطاع الخاص والخبرة، كما علمتنا دروسا جديدة في الابتكار. وتتمثل الخطوة الهامة التالية

لقدرة الوكالة على الابتكار وتكرار النجاحات الأخيرة في اتخاذ ترتيبات خاصة، من قبيل عقد شراكات بين القطاعين العام والخاص مع المنظمات غير الحكومية والأكاديمية الأمريكية التي تعتبر رائدة في مجال التعليم. وستسعى الوكالة الأمريكية للتنمية على وجه الخصوص إلى عقد شراكة مع كبار الباحثين في جميع أنحاء العالم لضمان تعريف المشاكل التي تعترضنا وبرامجنا على نحو جيد. ويجري أيضا حاليا بناء شراكات مع جيل جديد من المؤسسات تهدف إلى دعم تعليم الأطفال والشباب في جميع أنحاء العالم. وإلى جانب التحالفات الجديدة مع الشركات متعددة الجنسيات وشركات البلد المضيف وجمعيات رجال الأعمال، وكذا دعاة العولمة مثل المنتدى الاقتصادي العالمي، تتسم هذه الشراكات بالقدرة على تعزيز تعريف المشكلة بشكل أعمق، وإيجاد حلول مناسبة بواسطة برامج أكثر فعالية، وتشجيع العديد من الابتكارات في مجال التكنولوجيا والمناهج والإدارة ضمن النظم التعليمية.

وضع معايير و حوافز للتخطيط الاستراتيجي وتبادل المعرفة

تعكف الوكالة الأمريكية للتنمية على وضع برامجها في مجال التعليم على المستوى القطري حتى تلبي الاحتياجات وتنسجم مع الفرص المحلية، الأمر الذي يعكس الميزة النسبية للوكالة الأمريكية باعتبارها الجهة المانحة. ومع ذلك، يجب ضمان التوازن بين اللامركزية والرقابة المناسبة للشركات والتوجيه الاستراتيجي وتبادل المعرفة عبر الوكالة. ويجب أن يلتئم المسؤولون عن المهام في مجال التعليم في إطار شبكة عالمية من مهنيي التعليم، بهدف السماح لهم بتبادل الأفكار الجديدة والابتكارات الحديثة وأفضل الممارسات والدروس المستفادة من بلدان أخرى. وستقوم الوكالة الأمريكية للتنمية بتقديم هذا الدعم المنتظم عن طريق التوجيه الاستراتيجي والتشغيلي والمساعدة التقنية وكذا عبر دعم الموظفين مباشرة للبعثات الميدانية وتقاسم المعرفة الواسعة التي تتمتع بها الوكالة.

الملحق أ: إطار توضيحي لنتائج استراتيجية الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية في مجال التعليم

الهدف 1 تحسين مهارات القراءة لدى 100 مليون طفل في المرحلة الابتدائية بحلول عام 2015			الهدف 2 تحسين قدرة برامج التنمية والقوى العاملة لإنتاج قوة عاملة من ذوي المهارات تؤهلها لدعم الأهداف الإنمائية بحلول عام 2015			الهدف 3 تعزيز الوصول المنصف ل 15 مليون متعلم في الأماكن المتأثرة بالأزمات والصراعات بحلول عام 2015		
IR Imp Re Instr		IR 1.3 انخراط أكبر والمساءلة والشفافية من قبل المجتمعات المحلية والعموم	IR 1.3 تعزيز التكوين المهني والتكوين بالنسبة للفئات المحرومة والهشة	دعم الأولويات الإنمائية للبلد	IR 2.3 تحسين مهارات وجودة برامج تنمية القوى العاملة	IR فرص آمنة للأطفال والشباب		IR 3.3 تعزيز القدرة المؤسسية لتقديم خدمات
أنشطة توضيحية – زيادة الوقت المخصص للقراءة – تقليص نسب تغيب المعلمين والأساتذة – تكوين الأساتذة – إحداث مكتبات بالمؤسسات التعليمية و ضمان توفر مواد كافية للقراءة – تحسين مواد التدريس / والتعلم – وضع وتطبيق معايير خاصة بالقراءة	**أنشطة توضيحية** – تحديد أهداف مناسبة للمناهج الدراسية – تطوير واستخدام أدوات تقييم سليمة – ضمان الإمداد بالمواد التعليمية وتوزيعها واستخدامها – دعم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات التي تساهم في تحسين القراءة	**أنشطة توضيحية** – إحداث لجان لإدارة المدارس لتدرج تقارير القراءة في خطط تنمية المدرسة – تعبئة وإشراك المجتمعات المحلية في معالجة القضايا المرتبطة بالقراءة – تنفيذ حملة إعلامية حول أهمية القراءة – تعبئة القطاع الخاص وإشراكه كشريك	**أنشطة توضيحية** – تعزيز الشفافية في مساطر القبول – دعم اعتماد الجدارة وإعطاء المنح الدراسية للمحتاجين والاستفادة من الدورات التدريبية وبرامج التبادل – دعم سياسات وآليات حصول الطلبة على القروض	**توضيحية أنشطة** – إنشاء مراكز التميز – تعزيز هيئة التدريس وتكوين الموظفين – تعزيز الأطر القانونية لتسجيل براءات الاختراع والملكية الفكرية – دعم الشراكات بين القطاعين العام والخاص وعلاقاتهما مع الجامعات	**أنشطة توضيحية** – إقامة شراكات مع المؤسسات الأمريكية والقطاع الخاص لتوفير المهارات التي تستجيب لاحتياجات سوق الشغل – تحسين الإرشاد الوظيفي والتوجيه – تعزيز سياسات وبرامج التكوين المهني والتقني الفعالة – تعزيز القدرة على وضع واعتماد شهادات الاعتراف بالمهارات	**أنشطة توضيحية** – تعزيز الوصول إلى التعليم وضمان الوقاية من العنف، بما في ذلك الفئات الهشة – وضع برامج نظامية وغير نظامية – دعم توظيف وتكوين الأساتذة وانتشارهم لمعالجة النقص – إصلاح / إعادة بناء الهياكل	**أنشطة توضيحية** – إشراك المجتمع وتعزيز التغييرات المؤسسية والسياسات لدعم الوقاية من الأزمات – دعم التربية من أجل السلام وبرامج مكافحة العنف – إعداد خطط الاستجابة للكوارث – الدعم النفسي والاجتماعي للأساتذة والطلاب – المهارات الحياتية بالنسبة للشباب	**أنشطة توضيحية** – تعزيز المدرسة/النظام – الرصد والتقييم – تطوير النظم لضمان شفافية التوظيف والتأهيل والتعويض عن التدريس – إحداث نظم الاعتماد والفحص

الهوامش

1. مارسيلو سوتو، (Soto) (2006)، "الأثر العرضي للتعليم على الدخل الكلي" (*The* Causal *Effect of Education on Aggregate Income*)، مقال أكاديمي 0605، المعهد الدولي للعلوم الاقتصادية، جامعة فالنسيا

2. إيريك هانشاك (Hanushek) ودونيس كيمكو (Kimko) (2000)، "التمدرس وجودة اليد العاملة ونمو الأمم" (*Schooling, Labor Force Quality, and the Growth of Nations*)، مجلة "أميريكن اكونوميك ريفيو" 90 (5): 1185-1208. إيريك هانشاك (Hanushek) ولودجر وسمان (Woessmann) (2008)، "دور المهارات المعرفية في التنمية الاقتصادية" (*The Role of Cognitive Skills in Economic Development*)، مجلة "جورنال أوف اكونوميك ليتراتشر" 46 (3): 607-68

3. إيريك هانشاك (Hanushek) ولودجر وسمان (Woessmann) (2009)، "التمدرس والمهارات المعرفية ولغز النمو بأمريكا اللاتينية" (*Schooling, Cognitive Skills, and the Latin American Growth Puzzle.*)، مقال أكاديمي 15066، المكتب الوطني للبحوث الاقتصادية (NBER)

4. آدم برزورزكي (Przeworski) (2000)، "الديمقراطية والتنمية: المؤسسات السياسية ورغد العيش في العالم" (*Being in the World Democracy and Development: Political Institutions and Well*)، 1950-1990، كامبريدج، المملكة المتحدة: كامبريدج يونيفرسيتي بريس. روبرت بارو (Barro) (1999)، "عدم المساواة والنمو والاستثمار" (*Inequality, Growth, and Investment*)، مقال أكاديمي 7038، المكتب الوطني للبحوث الاقتصادية (NBER)

5. حسب إصدار للوكالة الأمريكية للتنمية الدولية حول التعليم والمساواة بين الجنسين (*Education From a Gender Equality Perspective*)، بالرجوع إلى منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (يونيسكو)، فإن المناصفة تتحقق عندما يكون هناك تساو في نسبة التحاق البنين والبنات بالنظام التعليمي وتحقيق الأهداف التربوية والتقدم والنجاح في مختلف الأسلاك التعليمية، في حين أن الإنصاف يعني العدل بين البنات والبنين واتخاذ تدابير للتعويض عن الحيف التاريخي والاجتماعي الذي يمنع البنات أو البنين من النجاح عن طريق توفير منح دراسية لتحقيق المناصفة في نسب الالتحاق والتسجيل بالمؤسسات التعليمية

6. مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية (2010)، ورقة موضوعاتية حول ثاني الأهداف الإنمائية للألفية: تحقيق تعميم التعليم الابتدائي

7. غوف أ. (Gove) وب. سفليتش (Cvelich) (2010)، تقرير حول القراءة المبكرة والتعليم للجميع (*Early Reading: Igniting education for All*) لمنظمة "أورلي غرايد لورنينغ كميونيتي أوف براكتس"، ريسورش تراينغل بارك (مرز أبحاث)، شمال كالوريمنا، ريسورش تراينغل انستيتيوت (معهد بحث عالمي)

8. داس ج. (Das) و ب. باندي (Pandey) وت. زادونك (Zajonc) (2006)، "مستويات التعلم وثغراته في باكستان" (*Learning Levels and Gaps in Pakistan*)، ورقة عمل للبنك الدولي خاصة ببحوث السياسات 4067، البنك الدولي، واشنطن العاصمة

9. برنامج تحسين جودة التعليم 2 (2008)، "فرصة للتعلم: أثر كبير على تحسين النتائج المدرسية بالدول النامية" (*Opportunity to Learn:A high impact for improving educational outcomes in developing countries*)، الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، واشنطن العاصمة

10. إيريك هانشاك (Hanushek) ولودجر وسمان (Woessmann) (2009)، "هل تؤدي مدارس أفضل لتحقيق نمو أكبر؟ المهارات المعرفية والسببية" (*Do Better Schools Lead To More Growth? Cognitive*

Skills, Economic Outcomes, and Causation)، مقال أكاديمي 14633، المكتب الوطني للبحوث الاقتصادية (NBER)

11. باترينوس أ. (Patrinos) وفيليز ا. (Velez) (2009)، "تكاليف وفوائد التعليم ثنائي اللغة بغواتيمالا: تحليل جزئي" (*analysis partial A Guatemala: in education bilingual of benefits and Costs*)، مجلة "انترناشيونال جورنال أوف إيديوكيشن ديفلوبمنت" 29(6): 594598

12 تطبيق "تقييم مهارات التعلم في الصفوف الأولى" (EGRA) بعشرين دولة بشراكة مع مانحين آخرين، مثل البنك الدولي ومؤسسة هوليت

13. التقرير العالمي لرصد التعليم للجميع (2005)، "التعليم للجميع: ضرورة ضمان الجودة"، منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (يونيسكو)

14. دو ستيفانو ج. (DeStefano) و كروتش ل. (Crouch) (2006)، "دعم إصلاح التعليم اليوم" (*Education Reform Support Today*)، برنامج تحسين جودة التعليم 2، الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية

15. غوف أ. (Gove) وب. سفليتش (Cvelich) (2010)، تقرير حول القراءة المبكرة والتعليم للجميع (*Early Reading: Igniting education for All*) لمنظمة "أورلي غرايد لورنينغ كميونيتي أوف براكتس"، ريسورش تراينغل بارك (مرز أبحاث)، شمال كالوريمنا، ريسورش تراينغل انستيتيوت (معهد بحث عالمي)

16. دو ستيفانو ج. (DeStefano) ومور أ. (Moore) وهارتويل أ. (Hartwell) (2007)، إصدار حول النماذج التكميلية لتمدرس فعال (*Reaching the Underserved: Complementary Models of Effective Schooling*)، برنامج تحسين جودة التعليم 2، الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية

17. كلاين ر. (Kline) (2002)، "نموذج لتطوير المدارس القروية: المدرسة الجديدة بكولومبيا وغواتيمالا" (*A model for improving rural schools: Escuela Nueva in Columbia and Guatemala*)، مجلة "كارنت إيشيوز اين كومبرتيف إيديوكاشن" 2(2) 170181

18. الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (2009)، "المساءلة وتغيب الأساتذة في التعليم الأساسي" (*Accountability and Teacher Absenteeism in Basic Education*)، الأبحاث الاستراتيجية التعليمية للوكالة الأمريكية للتنمية الدولية

19. رافيلا ب. (Ravela) وأريغي ج. (Arregui) وفيرير ج. (Ferrer) ورايزو ف. (Rizo) وأيلوين م. (Aylwin) وولف ل. (Wolff)، "التقييم التعليمي الذي تحتاجه أمريكا اللاتينية" (*The Educational Assessments that Latin America Needs*)، PREAL

20. روبرت بارو (Barro) (2002)، "التعليم كمحدد للنمو الاقتصادي" (*Education as a Determinant of Economic Growth*)، ب "التعليم في القرن الواحد والعشرين" (*Education in the twenty First Century*) لإدورد لازير (Lazear)، هوفر انستيتيوشن بريس

21. بلوم د. (Bloom) وكانينغ د. (Canning) و تشان ك. (Chan) (2006) "التعليم العالي والتنمية الاقتصادية بإفريقيا" (*Higher Education and Economic Development in Africa*)، قطاع التنمية البشرية، المنطقة الإفريقية، البنك الدولي

22. الشبكة المشتركة بين الوكالات للتعليم في حالات الطوارئ، التعليم في حالات الطوارئ، أميرست، ماستر: مركز التعليم الدولي، جامعة ماسشيست، الرابط:

http://www.ineesite.org/index.php/post/about_education_in_emergencies1

23. منظمة "أنقذوا الأطفال (Save the Children) (2009)، "الأخير في الصف، الأخير في المدرسة 2009: توجهات المانحين في تلبية الاحتياجات التعليمية بالبلدان المتضررة من الصراعات وحالات الطوارئ" (*Last in Line, Last in School 2009: Donor trends in meeting education needs in countries affected by conflict and emergencies*)، لندن: التحالف الدولي لإنقاذ الأطفال (International Save the Children Alliance)

24. إستراتيجية الأمن القومي بالولايات المتحدة (2010)

http://www.whitehouse.gov/sites/default/files/rss_viewer/national_security_strategy.pdf

25. وينثروب ريبيكا (Winthrop)، إصدار حول مقاربة الحكومة الأمريكية بخصوص التعليم في العالم النامي (*Punching Below Its Weight: The U.S .Government approach to education in the developing world*)، واشنطن العاصمة، مركز التعليم العالمي بمعهد بروكلينغز

26. منظمة "أنقذوا الأطفال (Save the Children) (2008)، "أين يبدأ السلام" (*Where Peace Begins*)، لندن: التحالف الدولي لإنقاذ الأطفال (International Save the Children Alliance)

27. النتائج متوسطة المدى لتحقيق هدف تعزيز الوصول العادل للأطفال والشباب بتوافق مع المبادئ التوجيهية للجنة المساعدة الإنمائية بمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية والشبكة الدولية للتعليم في حالات الطوارئ، في السياقات الهشة

28. كوليي ب. (Collier) و هوفلر أ. (Hoeffler) (2002)، السياسة والنمو والعون في المجتمعات الخارجة من الصراعات (*conflict Societies. Aid, Policy, and Growth in Post*)، ورقة عمل خاصة ببحوث السياسات 2902، البنك الدولي، واشنطن العاصمة

29. سوميرز مارك (Sommers)، يوليوز 2005، "دائما تمطر في المكان ذاته أولا: التحيز القائم على الجغرافية بالمناطق الريفية في بوروندي"

(*It Always Rains in the Same Place First: Geographic Favoritism in Rural Burundi*)، مركز وودرو ويلسون الدولي للباحثين:

http://www.wilsoncenter.org/index.cfm?fuseaction=topics.documents&group_id=92370&topic_id=1417

30. نظام التوجيهات الآلي للوكالة الأمريكية للتنمية الدولية 201.3.9.3، تحليل النوع، متوفر على الرابط الآتي:

http://www.usaid.gov/policy/ads/200/201.pdf

31. لمزيد من المعلومات انظر سياسات ومراجع الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية التالية حول كيف تعالج برامج الوكالة مسألة النوع: دليل إدراج وتحليل النوع (*Guide to Gender Integration and Analysis*) (مارس 2010) وإصدار الوكالة حول التعليم من منظور المساواة بين الجنسين (*Education From a Gender Equality Perspective*) (مايو 2008)